



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 8 أيلول 2023

عين على العدو الجمعة 8-9-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- القناة 13: بعد تعطل محطة صرف صحي في قطاع غزة، مُنع المستوطنون من الاستحمام في شاطئ زيكيم حتى إشعار آخر، خوفاً من تدفق مياه الصرف الصحي من غزة إلى المنطقة.
- إذاعة جيش العدو: عمليتنا إطلاق نار مساء أمس دون وقوع إصابات في شمال الضفة: أطلق مسلحون النار على معبر الجلمة ومعبر سالم شمال جنين.
- موقع دفار: أمس صادف ذكرى مرور 9 سنوات بالضبط على عبور "أفيرا منغيستو" السياج الحدودي نحو قطاع غزة، ومنذ ذلك الحين تم أسره من قبل منظمة حماس في غزة.
- موقع والا العبري: سلاح البحرية فتح النار تجاه قوارب فلسطينية قبالة سواحل قطاع غزة، اجتازت منطقة الصيد المسموح بها.
- موقع والا: من المتوقع أن يتم فرض إغلاق جزئي على قطاع غزة وكامل الضفة الغربية خلال فترة الأعياد.
- قناة كان: ترصد "المنظومة الأمنية الإسرائيلية" نحو 200 إنذار يومياً لتنفيذ عمليات، وزيادة ملحوظة في التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي الفلسطينية قبل الأعياد اليهودية خاصة شمال الضفة الغربية والقدس، ويتناولون قضية اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى خلال الأعياد.
- يديعوت أحرونوت: المحكمة في القدس تمدد اعتقال منفذ عملية الطعن أول أمس الأربعاء، عند باب الخليل في القدس، لمدة سبعة أيام، وفي الوقت نفسه، اعتقلت الشرطة صديقه البالغ من العمر 17 عامًا للاشتباه في أنه كان على علم بنيته تنفيذ العملية، وقد مددت اعتقاله لمدة ستة أيام.

الشأن الإقليمي والدولي:

- "مكتب نتنياهو": "تحدث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للتو مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وبحثا استمرار المساعدات الإسرائيلية لأوكرانيا، ومساعدة اللاجئين في إسرائيل، وكذلك استمرار المساعدات في تطوير وتعزيز أنظمة الدفاع المدني."
- يدعيوت أحرونوت: رئيسة بلدية باريس، "أن هيدالغو"، تلغي وسام الشرف الذي منحه البلدية لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن عام 2015 لكونه "رجل سلام"، بسبب تصريحات أبو مازن عن المحرقة وقالت: "إنني أدين بشدة تصريحاتك فلا يوجد سبب يبرر إنكار المحرقة، وكلامك يتعارض مع القيم العالمية والحقيقة التاريخية للمحرقة، لذلك لم يعد بإمكانك حمل هذا اللقب."
- "ديوان رئيس كيان العدو": "التقى الرئيس يتسحاك هرتسوغ بـ ميرتشا جيوانا نائب الأمين العام لحلف الناتو وقال: "إنه لشرف كبير أن نرحب بصديق عظيم لإسرائيل، يلعب الناتو دورًا حيويًا في الدفاع عن الحرية، لقد تحدثنا عن أهمية اتفاقيات التطبيع، والحاجة إلى الوقوف بحزم في وجه الإرهاب والتهديد الإيراني."
- موقع "الآ": إدارة بايدن "تدين خطاب أبو مازن المعادي للسامية وتطالبه بالاعتذار، قالت المبعوثة الأمريكية الخاصة لمراقبة ومكافحة معاداة السامية: "صُدِمت من تصريحات الرئيس عباس البغيضة والمعادية للسامية في اجتماع فتح الأخير، لقد أهان خطابه الشعب اليهودي، وحرف قضية المحرقة، وأساء وصف الهجرة الجماعية المأساوية لليهود من الدول العربية، إنني أدين هذه التصريحات وأحث على تقديم اعتذار فوري."
- السفارة الأوكرانية في تل أبيب تهاجم "حكومة نتنياهو": "لم نعد نعرف كيف نرد، في اليوم نفسه الذي يضرب فيه صاروخ روسي سوقًا مزدحمة في دونباس بأوكرانيا، ويؤدي لمقتل وإصابة العشرات من المدنيين الأبرياء، توقع الحكومة الإسرائيلية اتفاقية تعاون في مجال السينما مع مشغلي آلة الدعاية الروسية."

الشأن الداخلي:

- "إسرائيل اليوم": "وزير جيش العدو" يوآف غالانت" في ختام تقييم للوضع حول الأعياد: "إننا نمر بفترة أمنية معقدة في جميع الساحات، وخاصة في الضفة ومحيط القدس، سيكون هناك من سيحاول مهاجمتنا في ظل العيد، لكن أقترح على جميع عناصر الإرهاب بأن لا يحاولوا تجربتنا، إذا لزم الأمر سنوجه ضربة ساحقة لهم."
- القناة 13: تأجيل موعد جلسة الكابينت التي كانت مقررة يوم الأحد، إلى الثلاثاء، لمناقشة سيناريوها حرب واسعة متعددة الجهات.
- المتحدث باسم جيش العدو: "مناورة عسكرية بدأت صباح اليوم الجمعة في منطقة إيلات يتخللها حركة نشطة لقوات الأمن."
- القناة 12: الدولار يواصل الصعود، حيث وصل سعر صرفه إلى 3.85 شواكل.
- يدعيوت أحرونوت: وقع العشرات من الحاخامات على عريضة غير عادية موجهة إلى "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو"، يطالبون فيها بإصدار أمر لمنظومة الأمن بتخفيف ظروف اعتقال "عميرام بن أوليئيل" قاتل أفراد عائلة دوابشة،

وإخراجه من الحبس الانفرادي، وجاء في الالتماس: "منذ أن تم سجن بن أوليئيل قبل سبع سنوات ونصف، وهو وحيدا في زنزانه في عزلة تامة وفي أقصى ظروف الحبس، وفي ظل هذه الظروف من المثير للغضب أن نرى أسرى فلسطينيين أيديهم ملطخة بالدماء يحتفلون في مرافق السجون ويتلقون معاملة أفضل."

- القناة 13: قبل 10 أيام من زيارة "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك: طيارو شركة "العال" يرفضون قيادة طائرة التي سيكون على متنها.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- عضو الكنيست ميراف كوهين حول الخطوط العريضة للتسوية: "حتى في الائتلاف لا أحد يصدق نتنياهو."
- "يائير لايبيد" حول ما نشر بأن حكومة "نتنياهو" تدرس إلغاء الانتخابات المحلية في 12 مجلسا بلديا للعرب في الداخل المحتل: "الحكومة ليس لديها سلطة للقيام بذلك، دورها هو السماح بالانتخابات تحت أي ظرف من الظروف، اسأل نفسك ماذا سيفعلون إذا كان هناك قلق من التدخل في الانتخابات في مدينة يتقدم فيها مرشح "الليكود" المقرب من "ياريف ليفين" و"أوحانا بأمان" و"بهامش كبير"، هل سيلغونها؟"
- "نير بركات": "قمت بزيارة النصب التذكري ومتحف المحرقة في برلين ووضعت إكليلا من الزهور باسم دولة إسرائيل تخليدا لذكرى الستة ملايين الذين لقوا حتفهم في المحرقة، وذلك في إطار زيارتي الرسمية لألمانيا، ومن المثير بشكل خاص أن أقف هنا في برلين كوزير في حكومة دولة إسرائيل، الدولة اليهودية الديمقراطية الوحيدة في العالم."

* * *

مقالات

24NEWS: رئيس الموساد يدعو إلى "الوحدة الداخلية" وسط التحديات الوجودية التي تواجهها إسرائيل

قال رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي ديفيد بارنياع، أمس الخميس، "يجب ألا نقلل من شأن العدو وقدراته، ويجب ألا ننسى أن هناك دولاً ومنظمات من حولنا تزداد قوة لتهديد سلامنا هنا، ولا ينبغي لنا أن نبالغ في دعم حلفائنا في أوقات الأزمات - فسنفعل ذلك". وشدد على "بناء قوتنا وقدراتنا. ويجب ألا نقلل من أهمية الوحدة من أجل البقاء. قوتنا في وحدتنا الداخلية". وجاء ذلك في حفل تكريم رؤساء الموساد السابقين والمتقاعدين، بمناسبة الذكرى الخمسين لحرب يوم الغفران، داعيا إلى "الوحدة الداخلية" التي تعتبر أكبر قوة في البلاد، وأكد على أهمية التعامل مع التحديات الوجودية التي تواجهها إسرائيل. وأشار ديفيد بارنياع إلى أن "الدروس التي تعلمتها إسرائيل ومجتمع استخباراتها خلال حرب يوم الغفران لا تزال ذات صلة" وتابع "يجب ألا نتوقف عن التعامل مع التهديد الوجودي لدولة إسرائيل، فالانتصار في عام 1967 يفترض أنه أزال أي شك حول قدرتنا على الاستمرار في الوجود إلى الأبد" وأضاف "يتعين علينا أن نعمل على إنشاء قوة الردع لدينا، ويجب أن نسعى جاهدين من أجل التطبيع. إن الدولة التي تحتقر السعي إلى السلام محكوم عليها بالانجرار إلى الحرب."

* * *

i24NEWS: البيت الأبيض: "هناك تفاهم واسع حول العناصر الأساسية للتطبيع بين إسرائيل والسعودية"

قال مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض جيك سوليفان أمس الخميس، إن القادة الأمريكيين والإسرائيليين والسعوديين طرحوا على الطاولة العديد من العناصر لمسار نحو التطبيع إلا أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به .

قال سوليفان هذه التصريحات للصحفيين على متن الطائرة الرئاسية، بينما كان في طريقه مع رئيس الولايات المتحدة جو بايدن إلى الهند للمشاركة في قمة مجموعة العشرين. وبحسب سوليفان، فإن قادة إسرائيل والمملكة العربية السعودية "طرحوا العديد من العناصر لمسار نحو التطبيع. ليس لدينا إطار عمل، وليس لدينا بنود جاهزة للتوقيع. لا يزال هناك عمل يتعين القيام به." وأشار إلى أن هناك "فهما واسعا للعديد من العناصر الأساسية"، دون الخوض في التفاصيل.

وأشار مسؤول سياسي اسرائيلي كبير هذا الأسبوع إلى محادثات التطبيع مع السعودية، وقال إنه "لن يتم التضحية بأمن إسرائيل"، على خلفية مطالبة السعودية ببناء منشأة نووية مدنية على أراضيها ضمن الاتفاق مع الولايات المتحدة، والتي يجب أن تشمل أيضاً التطبيع، وذكر المسؤول الكبير عدة عقبات أخرى إلى جانب السلاح النووي السعودي، في إشارة إلى أنه "لا يستطيع القول ما إذا كنا سنتجاوزها جميعاً".

ويرى المسؤولون الأمريكيون أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسعودية بعدما توصلت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى اتفاقات مماثلة بين إسرائيل وكل من المغرب والسودان والبحرين والإمارات. وقال بايدين أوائل يوليو\تموز إن إسرائيل والسعودية ما زالتا بعيدتين عن التوصل إلى اتفاق للتطبيع، والذي سيضم معاهدة دفاعية أمريكية سعودية وبرنامجاً نووياً مدنياً من الولايات المتحدة للسعوديين.

* * *

i24NEWS: فرصة تاريخية: انطباعات خاصة من أول وفد تجاري إسرائيلي إلى المملكة العربية السعودية

مع انتشار العناوين الرئيسية في الأشهر الأخيرة حول الجهود الأمريكية للتوسط في اتفاق التطبيع، لم تعد العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، التي تعتبر منذ فترة طويلة جوهرة التاج، حلماً بعيد المنال. كان مسؤولو البيت الأبيض يتنقلون ذهاباً وإياباً في المنطقة، وسافر العديد من الوزراء الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة، وحتى وفد فلسطيني زار المملكة، مما أعطى مصداقية للاعتقاد بأن حقبة جديدة في الشرق الأوسط قد تكون على الأبواب. وهناك البعض في إسرائيل والمملكة العربية السعودية الذين يتوقعون إلى إطلاق العلاقات بالفعل. وفي هذا السياق، وصل وفد أعمال إسرائيلي إلى المملكة العربية السعودية في بداية شهر أيلول/سبتمبر لحضور مؤتمر حكومي رسمي حول الأمن السيبراني.

فماذا يقول السعوديون أنفسهم عن آفاق العلاقات بين الدولة اليهودية والمملكة الخليجية؟

"لدينا فرصة ذهبية، وأعني المملكة العربية السعودية ودولة إسرائيل، بمساعدة الولايات المتحدة، يمكننا تطبيع علاقاتنا. وقال عبد العزيز الخميس، وهو صحفي سعودي بارز زار إسرائيل ثلاث مرات: "يجب أن نأتي بالإسرائيليين والفلسطينيين إلى الرياض للحديث عن السلام." وأضاف: "كان توقيع اتفاقيات إبراهيم حدثاً مهماً، لكن يجب أن نتذكر أن المملكة العربية

السعودية مختلفة، فهي أكبر دولة في المنطقة، وفي العالم الإسلامي، وفي العالم العربي. وبعبارة أخرى، ليست مجرد دولة أخرى تنتظر في الطابور لمصافحة الإسرائيليين."

وأضاف آخر: "نعلم أنه بدون إسرائيل، لن يحدث الشرق الأوسط الجديد الذي اقترحه ولي عهدنا محمد بن سلمان." بالنسبة لنا، نحن السعوديين، يزعجنا دائمًا أن نسمع الإسرائيليين يسألوننا: 'متى سنتنضمون إلى اتفاقيات إبراهيم؟'

هذا ما اعترف لي به مسؤولون حكوميون سعوديون عندما استضافوا للمرة الأولى وفداً من 12 رجل أعمال إسرائيلياً في مؤتمر رسمي عقد يومي 6 و7 سبتمبر/أيلول في الدمام. الدمام، المعروفة باسم عاصمة النفط في الخليج، هي ثالث أكبر مدينة في البلاد، وتقع على الخليج الفارسي - أو كما يسمونها هنا، الخليج العربي.

وفي عام 2019، تعرضت المدينة والمناطق المحيطة بها لهجوم بصواريخ وطائرات مسيرة أطلقها الحوثيون المؤيدون لإيران في اليمن، على مسافة 600 ميل. وهذا هو السبب وراء إبداء السعوديين، من بين أمور أخرى، اهتماماً كبيراً بالحصول على تقنيات دفاعية ضد هذه الأنواع من الهجمات.

وفي لقاء مع مجموعة رجال الأعمال الإسرائيليين الذين تمت دعوتهم بشكل خاص إلى مؤتمر الأمن السيبراني الحكومي، وجه المسؤولون السعوديون رسالة حادة إلى إسرائيل: "مع كل الاحترام الواجب لدولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، الموقعين على اتفاقيات إبراهيم نحن شيء آخر. المملكة العربية السعودية العظيمة، الوصية على مدينتي مكة والمدينة، الأماكن المقدسة لحوالي ملياري مسلم. لذلك فإن التطبيع معنا إذا جاء سيكون حدثاً مختلفاً من حيث الحجم على قدر واسع." وأكدوا: "السلام بيننا سيفتح الباب ويضفي الشرعية على أي علاقة رسمية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية والإسلامية التي تراقب من الخطوط الجانبية."

وفي مايو/أيار الماضي، تمت دعوة الباحثة الإسرائيلية الدكتورة نيريت أوفير لإلقاء محاضرة في مؤتمر "الأمن في الشرق الأوسط" الذي عقد في العاصمة السعودية. وكانت هذه على الأرجح المرة الأولى التي يلقي فيها يهودي إسرائيلي محاضرة علنية أمام جمهور من جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك لبنان واليمن والعراق.

"أظهر معظم المشاركين فضولاً كبيراً وطرحوا عليّ أسئلة لا تعد ولا تحصى، بل واتفقوا على تبادل بطاقات العمل والبقاء على اتصال"، على ما قالت الأكاديمية الإسرائيلية التي تنتقل في منطقة الخليج منذ عقد من الزمن كجزء من عملها. "وفي الوقت نفسه، كان هناك أيضاً من خاف عندما سمعوا أنني إسرائيلي، وتجنبوا أي اتصال معي."

وكانت المفاجأة الكبرى عندما تواصل مسؤولون حكوميون سعوديون مع الباحثة وسيدة الأعمال الإسرائيلية وطلبوا منها قيادة وفد تجاري إلى المؤتمر في الدمام. ولم تكن هذه هي المرة الأولى أيضاً - ففي عام 2021، أحضرت الدكتورة أوفير فريقاً إسرائيلياً إلى المملكة العربية السعودية للتنافس في رالي دكار، ودخل جميع أعضائه البلاد بجوازات سفر إسرائيلية. وهذه المرة، دخل رجال الأعمال بجوازات سفر أجنبية، ولكن تم تعريفهم علناً على أنهم إسرائيليون في المؤتمر الذي حضره أكثر من 300 مشارك، بما في ذلك ممثلو شركات ضخمة مثل أرامكو بالإضافة إلى شركات النفط والغاز الأخرى من دول الخليج الأخرى.

وقال فرانك ملول، الرئيس التنفيذي لمجموعة i24NEWS، التي تبث من إسرائيل باللغات الثلاث الفرنسية والإنجليزية والعربية وتحظى بالمشاهدة في دول الخليج "إنها فرصة تاريخية، لأنه هنا في الدمام ينكشف أمام أعيننا ارتباط يشير إلى شرق أوسط جديد. وأضاف ملول أن السعوديين يكشفون لنا في المحادثات المباشرة أن أوجه التشابه بيننا أكثر من أوجه الاختلاف. وأضاف ملول: "هذه فرصة تاريخية لأنه هنا، في الدمام، تنكشف أمام أعيننا علاقة تومئ إلى شرق أوسط جديد. السعوديون يكشفون لنا في المحادثات المباشرة أن أوجه التشابه بيننا أكثر من الاختلافات."

وفي المؤتمر، عرضت شركات الإنترنت الإسرائيلية تقنيات مبتكرة أثارت اهتماماً كبيراً. في معظم الأحيان، تم استقبال المندوبين بحرارة، على الرغم من أن عدد قليل من المشاركين تجاهلوا حضورهم بشكل واضح أو طالبوا بأقصى قدر من التكتّم من نظرائهم الإسرائيليين. وقالت الدكتورة أوفير: "يبدو لي أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه، ولكن ليس هناك شك في أن شيئاً ما يحدث في الاتصال بين إسرائيل والرياض". وخلال المؤتمر، تمت دعوة الشركات الإسرائيلية إلى اجتماعات خاصة مع شركات من جميع أنحاء العالم العربي والخليج بشكل خاص، الذين علموا بمشاركتهم مسبقاً وطلبوا التواصل. وشمل ذلك مناقشات مع شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو، ووزارة الطاقة السعودية، والشركة السعودية للكهرباء، ووزارة الغاز والنفط في البحرين.

قال لنا أحد ممثلي شركة إسرائيلية معروفة طلب عدم الكشف عن هويته: "المحادثات التي تطورت كانت رائعة وتجاوزت إلى حد كبير المواضيع المهنية". وأضاف: "تحدثنا عن التغيير المتسارع الذي يمر به المجتمع السعودي في قضايا مثل وضع المرأة، وحتى الدوري السعودي الذي يطمح لأن يصبح من أفضل الدوريات في العالم."

ولم تكن الشركات السيبرانية فقط هي المشاركة في المؤتمر. على سبيل المثال، إحدى الشركات الإسرائيلية الحاضرة هي شركة مبتكرة في مجال التعرف على الوجه. ومع التكنولوجيا التي طوروها، ليس مطلوباً ظهور أكثر من 30 في المئة فقط من وجه الشخص في الصورة الفوتوغرافية حتى يتم التعرف عليه، بل يمكن حتى التعرف على الأشخاص في الصور الفوتوغرافية التي تعود إلى 50 عاماً مضت، عندما كان الشخص البالغ طفلاً.

وكما قال المهندس أمبار دالفي المقيم في دبي، والذي يمثل شركة OOSTO الإسرائيلية في الخليج: "في البلدان التي هي في الواقع أعداء لإسرائيل، تحظى تقنياتكم بتقدير كبير، ولا يخجلون من استخدامها". حضر ذلك المهندس المؤتمر الهادف إلى تسويق تقنية التعرف على الوجه. وأضاف نائب رئيس الشركة، فاديم ألوني: "تمتلك الشركات الإسرائيلية تقنيات مذهلة يحتاجها السوق السعودي، في عالمي الدفاع والأمن. شركة OOSTO متخصصة في منتجات التعرف على الوجه والسلوك، وتفخر بالمشاركة في هذا الوفد الرائد، والذي يمكن أن يعزز السلام الإقليمي والعلاقة الاقتصادية بين البلدين."

وهذه الروح، أعلن دورون يتسهار، وهو رجل أعمال إسرائيلي يزور المملكة العربية السعودية للمرة الأولى: "إن وفدنا يعطي الأمل للشعب اليهودي والمسلم [الذين يريدون] استعادة العلاقة القديمة من الماضي إلى مستقبل مشترك قوي وواعد."

وقالت ندى المحسن، وهي امرأة سعودية تبلغ من العمر 30 عاماً حاصلة على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة كانساس سيتي: "أنتم فخورون جداً بأنكم أصبحتم دولة رائدة في مجال الشركات الناشئة. ربما يمكننا معاً بناء منطقة للشركات الناشئة."

لديكم الكثير لتقدموه". عندما عادت إلى المملكة بعد دراستها، شعرت بالتغيير الذي طرأ على بلادها إلى حد لم تعد تميزه. وقالت: "بالنسبة لي، من الطبيعي تمامًا أن تكونوا أنتم الإسرائيليين هنا. وأمل أن يصبح الأمر طبيعيًا قريبًا". ووفقًا لها، فإن هذا الوفد التجاري يعد محكا للمستقبل وقد يفتح الطريق لزيادة التعاون بين قطاعي الأعمال في البلدين.

وفي اجتماعات خاصة بين الممثلين الإسرائيليين والسعوديين، سُمع الادعاء أكثر من مرة بأن الشركات الإسرائيلية تعمل بالفعل في المملكة العربية السعودية في مجالات مثل التكنولوجيا والزراعة – تحت علم أجنبي، بالطبع. وهي الاستراتيجية نفسها التي تم استخدامها في الإمارات العربية المتحدة والبحرين قبل توقيع اتفاقيات إبراهيم في أيلول/ سبتمبر 2020.

تظهر صورة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان) المعروف أيضًا باسم (MBS) في كل ركن ممكن من شوارع المدينة، وأحيانًا إلى جانب والده الملك سلمان البالغ من العمر 87 عامًا. وحضر المؤتمر في الدمام أيضًا ممثلون عن المشروع الرائد الخاص بولي العهد: رؤية 2030. لا شك أن محمد بن سلمان هو مهندس التغيير المتسارع الذي تشهده البلاد، والذي قد يصبح حاكمًا له في المستقبل القريب.

"نيوم جوهرة التاج في السعودية الجديدة." هذا ما سمعته من محمد ممثل هذا المشروع الطموح الذي كان مشاركًا في المؤتمر. لقد بدأ بالفعل البناء في المدينة الجديدة "ذا لاين". تعد المدينة مكونًا رئيسيًا لمشروع نيوم، ومن المخطط أن يبلغ طولها 170 كيلومترًا (105 ميلًا) وعرضها 200 متر فقط (650 قدمًا)، وتهدف إلى أن تكون مدينة المستقبل: صديقة للبيئة، بدون طرق أو سيارات وانبعاثات الغازات. وتبلغ الميزانية التقديرية لبنائه أكثر من تريليون دولار. وفي نيوم، سيكون من الممكن الوصول إلى أي نقطة في المدينة خلال 20 دقيقة بفضل القطار فائق السرعة، كما سيكون هناك سيارات أجرة طائرة. وتواصل ممثلو نيوم مع الشركات الإسرائيلية واستفسروا عن التقنيات المختلفة التي قد تساعدهم في المشروع المستقبلي.

بحث محمد، ممثل نيوم، عن الإسرائيليين أثناء استراحة تناول القهوة للدرشة في الممر وأسر لي قائلاً: "المملكة العربية السعودية دولة ضخمة بحجم أوروبا الغربية. وليس من قبيل الصدفة أن قيادتنا قررت بناء نيوم على بعد 350 كيلومترًا بالضبط" (حوالي 220 ميلاً) من الحدود مع إسرائيل. ونحن نأخذكم بعين الاعتبار، وهذه المرة للأفضل. وفي الوقت نفسه، علينا أن نتذكر أن هناك أشياء يجب أن نتحدث، على سبيل المثال فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لكي نمضي قدمًا ونؤسس العلاقات، سيكون ذلك خيرًا لنا جميعاً."

وأوضح الصحفي السعودي عبد العزيز الخميس: "لقد بنينا نيوم بجوار البحر الأحمر. إنها منطقة اقتصادية كبيرة وتحتاج إلى الابتكار والتقنيات الجديدة. الإسرائيليون يملكونها. يجب أن نتعاون في هذا الأمر."

ومن الجدير بالذكر أن السعوديين يستثمرون بكثافة في السياحة، مما يجعل دخول المملكة أسهل من أي وقت مضى. ويتجلى هذا بشكل واضح في المطار. يمكن لمواطني بعض الدول، مثل الاتحاد الأوروبي، الحصول على تأشيرة إلكترونية عبر الإنترنت خلال دقائق من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية. وفي الدمام يزعمون أن السياحة هي "النفط الجديد".

حصّة، إحدى العاملات في الفندق الذي انعقد فيه المؤتمر، رأت جواز سفري البرتغالي الذي دخلت به إلى البلاد، فغمزت: "أنت برتغالي من تل أبيب، أليس كذلك؟" ثم تحول الأمر إلى جدية: "أحد أحلامي هو زيارة تل أبيب والصلاة في القدس في المسجد

الأقصى". وبعد أن قالت "مرحبا" بالعبرية، اختتمت: "هناك قوتان تقودان التغيير في بلدي: النساء، اللاتي كن حتى وقت قريب محصورات في منازلهن بينما ينضممن اليوم بشكل متزايد إلى سوق العمل، مثلي. وفوق ذلك، الشباب ف70 في المئة من الشعب السعودي هم تحت سن الثلاثين".

حتى وقت قريب، كانت هذه أكثر بقاع الأرض محافظة في العالم، وبات هؤلاء الشباب القوة الدافعة التي تدفع أبواب المملكة السعودية الثقيلة على مصراعها نحو العالم الخارجي. وعندما كان الوفد يستعد للعودة إلى إسرائيل عبر دبي، سألتنا المضيف الأراضي السعودي في الدمام عن وجهتنا النهائية. وعندما أجبنا "تل أبيب"، أجاب بابتسامة من الأذن إلى الأذن: "واو! لم أسمع ذلك بعد! ولكن أعتقد أنني سأسمعه أكثر فأكثر في المستقبل".

* * *

24NEWS: بمناسبة مرور 50 عاما على حرب يوم الغفران: كشف المستور عن التنسيق بين الأردن وإسرائيل عشية الحرب

ضمن الإفراج عن وثائق جديدة تخص حرب يوم الغفران بمناسبة مرور 50 عاما على حرب تركت ندوبها في ذاكرة الشعب الإسرائيلي، تم الكشف اليوم عن مذكرات إيلي مزراحي رئيس مكتب رئيسة الوزراء غولدا مئير التي سبق أن نشرت أجزاء كاملة منها أضف إلى مجموعة كبيرة من المواد التي تضم ما يقارب من 3500 ملف يوثق احداث قبل وأثناء وبعد الحرب على المساحة السياسية والعسكرية والدولية والعامية والمدنية. وتنتشر المجموعة بروتوكولات النقاشات الحكومية والمشاورات الى جانب نحو ألف صورة من الحرب وحوالي 750 تسجيلًا صوتيًا وفيلما توثق الحرب بالصوت والحركة.

ووصفت أمينة أرشيف الدولة روثي أبراموفتش الكشف الأخير على أنه "أكبر كشف تم إجراؤه في أرشيف الدولة على الإطلاق". علما أن قدرا كبيرا من الوثائق يعتبر متاحا عبر موقع الأرشيف الإلكتروني منذ 2010. وبالرغم من ذلك، تشتمل الوثائق المكشوفة حديثا على معلومات كانت مخفية ومن شأنها أن تعمل على تحسين وتعميق بعض القضايا البحثية.

يشار في مذكرات إيلي مزراحي إلى أن غولدا مئير أرسلت برقية إلى الحسين في 5 تشرين الثاني / أكتوبر، أي اليوم السابق لاندلاع الحرب. وهو ما يدل على مستوى التنسيق بين إسرائيل والأردن على ما قال البروفيسور أوري بار يوسف، أحد كبار الباحثين في الحرب، لـ "هآرتس".

تظهر المعلومات المتعلقة بهذه البرقية في مذكرات يوم 6 أكتوبر الساعة 10:05 صباحًا، قبل ساعات قليلة من اندلاع الحرب. وأبلغ العميد إسرائيل ليثور، السكرتير العسكري لرئيسة الوزراء، مئير في ذلك الوقت أن "هناك تأكيدًا من ليفت (الاسم المشفر للمرحوم الملك حسين) حول تلقي برقية مؤرخة في 5 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن لا توجد إشارة إلى سؤال رئيس الوزراء الوارد في ذيل البرقية المذكورة". وقد تم تسريب هذه الوثيقة من قبل، ولكن تم حذف كلمة "ليفت" منها. الآن فقط، مع الكشف عنها، يمكن أن نفهم أنها برقية مرسلة إلى الحسين. إلا أن اليوميات لا تفصّل محتوى البرقية ولا تذكر ما قيل في النهاية. لكن يمكن التقدير أنه يشير إلى طلب مئير، الذي بموجبه إذا اندلعت الحرب، فإن الملك حسين سيلتزم بالاتفاق مع إسرائيل ولن ينضم إلى الجيوش العربية.

تجدر الإشارة إلى أن التعقيم لا يزال سارياً على صفحات كثيرة في الوثائق المنشورة اليوم، بذريعة خضوعها للرقابة لأسباب تتعلق بأمن الدولة. من المقرر أن يكشف عن بعضها فقط بعد 40 عامًا، في الذكرى التسعين لاندلاع الحرب. لكن يمكن أن نفهم من بقية مذكرات مزراحي أن إسرائيل ربما أرسلت برقيات إضافية إلى الحسين حتى في وقت لاحق من الحرب، لكن المعلومات المتعلقة بهذا لا تزال خاضعة للرقابة.

* * *

24NEWS: إسرائيل: مؤيدون لخطة الإصلاح القضائي يتظاهرون أمام المحكمة العليا

تجمع آلاف المتظاهرين المؤيدين للإصلاح القضائي، مساء الخميس، في القدس للمطالبة "بإنهاء دكتاتورية المحكمة العليا"، وهتف المتظاهرون: "ليس للقضاة سلطة إبطال القوانين الأساسية، ولا إبطال خيار الشعب"، مؤكدين أيضاً أنهم "ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية" وأنهم يطالبون "بإصلاح كامل للعدالة".

وكان وزراء حزب الليكود، الذين لم يشاركوا بأنفسهم، قد دعوا الجماهير إلى التظاهر خارج المحكمة، وتحدث وزير المالية بيتساليل سموتريتش، زعيم الصهيونية الدينية، في المظاهرة، داعياً رئيسة المحكمة العليا القاضية إستر حيوت: "حتى لو كنت تعتقد أن التعديلات التي نقترحها لإصلاح النظام القضائي خاطئة ويجب القيام بها بشكل مختلف" أن وأضاف: "السلطة المفرطة ستضر بالديمقراطية الإسرائيلية. أحنكم على عدم اتخاذ قرار من شأنه أن يمزق شعب إسرائيل، ويمزق العائلات، ويمزق الجيش الإسرائيلي. المسؤولية تقع على عاتقكم".

ومنذ أعلنت حكومة نتنياهو عن هذا المشروع في مطلع كانون الثاني/يناير، تشهد إسرائيل واحدة من أكبر الحركات الاحتجاجية في تاريخها. ويتظاهر المعارضون لهذه التعديلات مساء كل يوم سبت في تل أبيب خصوصاً، ولكن أيضاً في العديد من المدن الإسرائيلية الأخرى. وجرت تظاهرة، الخميس، قبيل أيام من جلسة استماع تعقدها المحكمة العليا للنظر في طعون مقدّمة ضد إحدى النقاط الرئيسية في مشروع الإصلاح والتي أقرها البرلمان في تمّوز/يوليو وتهدف على وجه التحديد إلى الحدّ من صلاحيات أعلى محكمة في الدولة العبرية. ويتهم اليمين والأحزاب الدينية اليهودية المحكمة العليا بأنها مسيئة ويسعون تالياً لتقليص صلاحياتها من خلال هذه التعديلات.

* * *

24NEWS: خوفاً من تدخل عناصر إجرامية: السلطات الإسرائيلية تدرس تأجيل الانتخابات في 12 بلدة عربية

تدرس الحكومة الإسرائيلية تأجيل الانتخابات المحلية في 12 بلدة عربية. جاء هذا خلال اجتماع عقده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمس (الخميس) في اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، وطرحَت الشرطة والشاباك مقترحا لتأجيل الانتخابات المحلية في 12 سلطة عربية - خوفاً من تدخل العناصر الإجرامية التي ستنجح في زرع مرشحين نيابة عنها وبالتالي الاستيلاء على السلطة. ورفضت الشرطة إدراج أسماء البلدات. وطلبت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهارييف ميارا دراسة الموضوع قبل تكوين الرأي. قبل حوالي أسبوعين، كشف موقع "واينت" أن ما لا يقل عن 25 مسؤولاً عربياً منتخباً تم تعريفهم من قبل الشرطة على أنهم مهددون ويتلقون مستويات مختلفة من الحماية الأمنية.

وأوضح مرشح لرئاسة أحد المجالس المحليّة في شمال إسرائيل، أن "الناس يبتزون لأنهم مهتمون بالمناصب والسلطة وتوظيف أقاربهم، وأنا أتلقى تهديدات وشتائم خطيرة، وأفكر في عدم الترشح والحافظ على حياتي. في بعض الأحيان يتعرض الناس للتهديد لأنهم يكتبون لمن سيصوتون. وللأسف، أصبحت حرية التعبير خطيرة، وقد تسبب ضررا حقيقيا."

وردًا على الموضوع، قالت وزارة الداخلية: "أنها ستواصل الاستعداد لإجراء انتخابات نزيهة في جميع السلطات المحلية والإقليمية في إسرائيل. وبقدر ما تحذر أجهزة تطبيق القانون والاستخبارات من وجود قلق حقيقي ومبرر على نزاهة الانتخابات في بعض السلطات - ستتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لضمان الممارسة الكاملة لحق التصويت والترشح للانتخابات." وقررت اللجنة الفرعية الأربعة، التي يرأسها رئيس الوزراء أن يساعد جهاز الأمن العام (الشاباك) الشرطة الإسرائيلية في عملها ضد المنظمات الإجرامية في كل ما يتعلق بانتخابات السلطات المحلية، في إطار صلاحياتها وواجباتها بموجب القانون.

* * *

i24NEWS: غالانت يحذّر المواطنين قبيل الأعياد اليهودية: "سيكون هناك من سيحاول إيذاءنا"

أجرى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت تقييما للوضع الأمني قبل عطلة أيلول/ديسمبر والتي بها الأعياد اليهودية، وحذر من أنه "سيكون هناك من سيحاولون إيذاءنا في العطلة، أقتح على جميع الجماعات الإرهابية - لا تجربونا." وأضاف: "نحن نمر بفترة أمنية معقدة في كافة القطاعات، وخاصة في الضفة الغربية ومحيط القدس". ويأتي تحذير وزير الأمن على خلفية الارتفاع الكبير في حالة التأهب لعمليات في الآونة الأخيرة. وقال غالانت أنه "خلال هذه الفترة، سيكون هناك من سيحاول إيذاءنا وللتأكد من أن مواطني إسرائيل سيعيشون هذه الفترة بأمان، سيعمل جهاز الأمن على نطاق واسع في حماية الطرق والبلدات. رسالي إلى رجال الأمن واضحة: يجب علينا حماية مواطني إسرائيل."

وحضر تقييم الوضع، الذي أجري في مبنى وزارة الأمن الإسرائيلية في تل أبيب وسط إسرائيل، رئيس الأركان اللواء هرتسي هاليقي، نائب رئيس الشاباك، رئيس شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي، عوديد باسيوك، ومسؤولون كبار آخرون في المؤسسة الأمنية.

* * *

i24NEWS: الولايات المتحدة في رسالة إلى إسرائيل: نعارض الاتفاق الذي وقعتموه مع روسيا

انتقدت إدارة بايدن قرار إسرائيل توقيع اتفاقية تعاون سينمائي مع وزارة الثقافة الروسية. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "نحن ضد توقيع اتفاقيات مع روسيا. فقد قامت وزارة الثقافة الروسية بتمويل دعاية معادية للسامية في أوكرانيا وأماكن أخرى من العالم." وينضم الانتقاد الأمريكي لإسرائيل فيما يتعلق بتوقيع الاتفاقية مع روسيا إلى الاستياء العام في الولايات المتحدة من سياسة إسرائيل تجاه الحرب في أوكرانيا. وذكرت الصحفية جيلي كوهين أن سفير إسرائيل لدى موسكو أليكس بن تسفي وقع يوم الأربعاء اتفاقية للتعاون في مجال السينما مع وزيرة الثقافة الروسية أولغا ليوبيموفا.

وكان توقيع الاتفاقية غير عادي بشكل خاص في ضوء حقيقة أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على وزير الثقافة الروسي.

وأوضح مسؤول كبير في وزارة الخارجية أن الاتفاق مع روسيا تم تحديده بالفعل قبل بضعة أشهر وأن التوقيع الرسمي كان قبل أيام قليلة فقط. وأشار المسؤول الكبير إلى أن إسرائيل رفضت تقريباً كل طلب روسي للتعاون منذ غزو أوكرانيا، وتقرر أنه نظراً لحقيقة أن هذه اتفاقية صغيرة نسبياً، يجب الرد على الطلب الروسي بالتوقيع عليها بشكل ايجابي.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن الولايات المتحدة تعارض التعاون بين الدول وروسيا، وخاصة التعاون مع شخصيات في روسيا التي تم فرض عقوبات عليها، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية: "روسيا ليست حليفاً أو شريكاً يمكن الوثوق به." وقال المسؤول الأمريكي إن روسيا تنشر معلومات مضللة في محاولة لتضليل الناس وإرباكهم بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا وبشأن الأعمال التخريبية الروسية في العالم المصممة لزعزعة استقرار مختلف البلدان.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الكنيست يشير إلى أن الائتلاف لن يقبل إلغاء المحكمة العليا لقوانين الأساس

أشار رئيس الكنيست أمير أوحانا يوم الأربعاء إلى أن الائتلاف الحكومي قد لا يقبل حكماً محتملاً لمحكمة العدل العليا في الأسبوع المقبل بإلغاء ما يسمى بقانون المعقولية، محذراً من أن مثل هذا القرار قد "يغرقنا في الهاوية" وأن الكنيست "لن يسمح لنفسه بأن يُداس بخضوع". وأدلى أوحانا بهذه التصريحات خلال مؤتمر صحفي عقد في الكنيست قبل جلسة الاستماع في 12 سبتمبر بشأن الالتماسات ضد القانون، وهو جزء من الإصلاح القضائي المثير للجدل الذي تجريه الحكومة، والذي يمنع المحاكم من التدخل في القرارات الحكومية والوزارية على أساس "معقوليتها". وسيتم عقد جلسة استماع منفصلة في وقت لاحق بشأن الالتماسات المقدمة ضد قانون يحيي رؤساء الوزراء من التنحي القسري.

ويعد كلا التشريعين بمثابة تعديلات على قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل، والتي لم تبطلها المحكمة العليا في البلاد مطلقاً. وعملية تشريع قوانين الأساس هي نفس العملية المتبعة في تشريع القوانين الأخرى في البرلمان الإسرائيلي المؤلف من مجلس واحد، دون الحاجة إلى أغلبية خاصة. وقال أوحانا، عضو حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إن "إسرائيل تقف على مفترق طرق، والحاجة إلى تحقيق التوازن بين فروع الحكومة أصبحت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. الليلة، بصفتي رئيس الكنيست، أريد أن أضع إشارة قف." وقال أوحانا أنه منذ عام 1977، عندما تولى الليكود السلطة لأول مرة، قام النظام القضائي بنقل السلطات من السياسيين إلى نفسه بشكل أحادي. وقال: "الآن، نحن أمام منعطف جديد وخطير، قد يغرقنا في الهاوية، حيث ستعقد المحكمة العليا قريباً مناقشات حول قوانين الأساس." إسرائيل دولة ديمقراطية، وفي الديمقراطية، السيادة هي الشعب. في الدولة الديمقراطية، يحترم نظام العدالة صاحب السيادة، الشعب ومسؤوليه المنتخبين، وهذا الاحترام متبادل. لا يوجد نقاش، ولا يمكن أن يكون هناك نقاش، حول مسألة ما إذا كان الكنيست قد سمح للمحكمة بإلغاء قوانين الأساس"، أضاف، مدعياً أن المحكمة لا تملك مثل هذه السلطة.

وناشد السياسيين للتوصل إلى اتفاق تسوية يتجنب المواجهة الدستورية، لكنه أضاف أنه حتى لو فشلت هذه الجهود، "فهذا لا يسمح للمحكمة باتخاذ قرار بدلاً من المسؤولين المنتخبين." سيؤدي هذا الوضع إلى حادثة غير مسبوقة في بلد ديمقراطي،

قال، قبل أن يخاطب القضاة: "ادركوا حدود سلطنتكم، وليس فقط سلطات الفروع الأخرى [للحكومة]. ندرك أنه في النظام الديمقراطي، لا يوجد فرع يتمتع بكامل القوة."

وأثارت تصريحات أوحانا ردود فعل متوقعة، الثناء من شخصيات الائتلاف والازدراء من المعارضة، حيث أشاد بها وزير العدل ياريف ليفين ووصفها بأنها "خطاب شجاع." وقال ليفين، أحد أبرز المؤيدين للإصلاح القضائي: "أمل أن تجد كلماته جمهوراً صاغياً بين قضاة المحكمة العليا وأن تحترم المحكمة سلطة الحكومة والكنيست وسيادة الشعب."

وأشاد عضو الكنيست من حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف سيمحا روتمان بـ"كلمات أوحانا المهمة"، كما فعل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي ادعى أن المحكمة العليا ليس لديها سلطة "لمناقشة أو إبطال" قوانين الأساس.

وقال سموتريتش، الذي يرأس حزب "الصهيونية الدينية"، إن "عقد جلسة استماع بشأن الالتماسات المقدمة لقوانين الأساس يمثل تحدياً لمؤسسة الكنيست والديمقراطية الإسرائيلية، ويثبت مرة أخرى أهمية الإصلاحات التي نقودها في النظام القضائي."

وقال حزب "الوحدة الوطنية" المعارض إن تصريحات أوحانا كانت بمثابة وصفة لـ"الفوضى." وقال الحزب إن "الذين يريدون في الصباح التوصل إلى اتفاقات تحمي حكم القانون لا يمكنهم التهديد بتفكيكه في المساء"، في إشارة إلى نداء تنياهو لرعييم الحزب بيني غانتس للقاء لإجراء محادثات تهدف إلى التوصل إلى حل وسط بشأن إصلاح القضاء. كما دعا حزب "الوحدة الوطنية" تنياهو إلى رفض تصريحات أوحانا، "وإلا فإن دولة إسرائيل ستنحدر إلى منحدر زلق."

وندد قادة الحركة الاحتجاجية المستمرة ضد خطط الحكومة لإضعاف السلطة القضائية بالخطاب ووصفوه بأنه "تهديد مافيا" ضد المحاكم قبل جلسة الأسبوع المقبل. وقالت جماعة "قوة كابلان" في بيان: "في دولة ديمقراطية يوجد فصل بين السلطات حيث يطيع البرلمان والحكومة أحكام المحكمة ومن لا يطيع فهو مجرم."

كما ردت مجموعة مكونة من 1340 جندياً احتياطياً من وحدات النخبة للعمليات الخاصة في الجيش على أوحانا. وجاء في بيان صادر عن مجموعة جنود الاحتياط، التي هددت منذ فترة طويلة بالتوقف عن أداء الخدمة التطوعية احتجاجاً على الإصلاح، "أعلن رئيس الكنيست صراحة الآن أنه لن يلتزم بحكم المحكمة العليا." نحن نعلم أن الحكومة التي لا تطيع المحكمة العليا ستجد نفسها في اليوم التالي بدون جيش، بدون شابات وبدون موساد."

وجاءت تصريحات أوحانا بعد يوم من رفض المحكمة العليا طلباً حكومياً بتأجيل جلسة 12 سبتمبر بشأن قانون المعقولية، الذي يحظر على المحاكم مراجعة إجراءات الحكومة باستخدام معيار المعقولية القضائي، حيث يمكنها تحديد أن قرار كان باطلاً لاتخاذ دون تقييم الاعتبارات الأساسية بشكل صحيح، أو باستخدام اعتبارات غير مناسبة. ويقول الملتزمون ضد القانون إنه يمكنه أن يقوض استقلال وكالات إنفاذ القانون العليا، لأنه سيكون من الصعب الطعن في الفصل التعسفي للمسؤولين بدون معيار المعقولية.

وإدعى الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف بأن قانون المعقولية ضروري لمنع المحكمة العليا من فرض مواقفها على قرارات وإجراءات الحكومة، وقالوا إن إقالة كبار مسؤولي إنفاذ القانون ستظل خاضعة لأدوات أخرى في القانون الإداري.

وهذا القانون هو العنصر الوحيد في برنامج الإصلاح القضائي الأوسع للاتلاف الذي أقره الكنيست. ووقد واجه معارضة هائلة ومكثفة من جماعات الاحتجاج وأحزاب المعارضة، مثل الأجزاء الأخرى من أجندة الإصلاح. ومن المقرر أن تستمع المحكمة العليا قريباً أيضاً إلى التماسات ضد رفض وزير العدل ياريف ليفين عقد لجنة اختيار القضاة، والتي يحاول إعادة تشكيلها كجزء من التغيير القضائي لمنح الائتلاف السيطرة على تعيين القضاة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مشاركة حشود كبيرة في مسيرة مؤيدة للإصلاح في القدس قبل المواجهة الدستورية

مع تصاعد التوترات قبل سلسلة من جلسات الاستماع رفيعة المستوى في محكمة العدل العليا حول ما إذا كان سيتم إلغاء القوانين المثيرة للجدل التي أقرها الائتلاف، ومن المقرر أن تتجمع حشود من اليمينيين المؤيدين للإصلاح القضائي في القدس مساء يوم الخميس لحث المحكمة العليا على عدم التدخل. وتزعم المظاهرة، التي أطلق عليها منظموها اسم "مظاهرة الحرية"، أن كبار القضاة في البلاد "ليس لديهم السلطة لإبطال خيار الشعب"، وسوف تدعوهم إلى عدم "جر الدولة إلى أزمة دستورية". ومن المقرر أن يشمل المتحدثين في هذا الحدث وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، البروفيسور إيلشاع هاس، الدكتور كيرين أساياج، والمحامي ميخائيل دفورين.

وقالت الشرطة يوم الخميس أنه سيتم إغلاق الطرق المحيطة بالمحكمة العليا والكنيست اعتباراً من حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر. وتأتي المظاهرة قبل أيام من جلسة استماع في 12 سبتمبر بشأن الالتماسات المقدمة ضد قانون المعقولية، وهو جزء من الإصلاح القضائي المثير للجدل الذي تجريه الحكومة، والذي يمنح المحاكم من التدخل في القرارات الحكومية والوزارية على أساس "معقوليتها". وفي وقت لاحق، في 28 سبتمبر، سيتم عقد جلسة استماع منفصلة بشأن الالتماسات المقدمة ضد قانون يحيي رؤساء الوزراء من التنحي القسري. ويعد كلا التشريعين بمثابة تعديلات على قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل، والتي لم تبطلها المحكمة العليا في البلاد مطلقاً. وعملية تشريع قوانين الأساس هي نفس العملية المتبعة في تشريع القوانين الأخرى في البرلمان الإسرائيلي المؤلف من مجلس واحد، دون الحاجة إلى أغلبية خاصة.

وقبيل المظاهرة، قال سموتريتش في بيان يوم الأربعاء: "لن نسمح للمحكمة العليا بإلغاء قوانين الأساس، وهو ما يعني بوضوح أخذ أصواتنا [في الانتخابات] والقائها في سلة المهملات." وأضاف: "عندما تبطل المحكمة العليا قوانين الأساس، تأخذ المحكمة العليا حريتنا وحقنا في الاختيار وتقرر أنها المشرع بدلا من الكنيست."

يحظر قانون المعقولية، وهو تعديل لقانون الأساس: السلطة القضائية، على جميع المحاكم، بما في ذلك المحكمة العليا، استخدام مقياس "المعقولية" القضائي لمراجعة، وحتى إبطال، قرارات الحكومة والوزارات. وكان هذا أول قانون رئيسي يتم إقراره ضمن خطط الإصلاح القضائي واسعة النطاق التي وضعتها الحكومة. ومن المقرر أن تقوم المحكمة بمراجعة التشريع المثير للجدل مع هيئة كاملة من جميع القضاة الخمسة عشر لأول مرة في تاريخها. وقد أكد مؤيدو الإصلاح أنه بما أنه لا يوجد قانون يسمح للمحكمة العليا بإلغاء قوانين الأساس، فإنها تفتقر إلى السلطة للقيام بذلك. وإدعى الوزراء وأعضاء الكنيست

من الائتلاف بأن قانون المعقولية ضروري لمنع المحكمة العليا من فرض مواقفها على قرارات وإجراءات الحكومة، وقالوا إن إقالة كبار مسؤولي إنفاذ القانون ستظل خاضعة لأدوات أخرى في القانون الإداري.

وأشار رئيس الكنيست أمير أوحانا يوم الأربعاء إلى أن الائتلاف قد لا يقبل حكماً محتملاً لإلغاء قانون المعقولية، محذراً من أن مثل هذا القرار قد "يغرقنا في الهاوية" وأن الكنيست "لن يسمح لنفسه بأن يُداس". "إسرائيل دولة ديمقراطية، وفي الديمقراطية، السيادة هي الشعب. في الدولة الديمقراطية، يحترم نظام العدالة صاحب السيادة والشعب ومسؤوليه المنتخبين، وهذا الاحترام متبادل. لا يوجد نقاش، ولا يمكن أن يكون هناك نقاش، حول مسألة ما إذا كان الكنيست قد سمح للمحكمة بإلغاء قوانين الأساس"، قال، مدعياً أن المحكمة لا تملك مثل هذه السلطة. ومع ذلك، يقول النقاد – الذين نظموا احتجاجات جماهيرية أسبوعية ضد الإصلاح لمدة 35 أسبوعاً متتالياً – أنه يمكن إلغاء قانون الأساس إذا تبين أن المشرعين أساءوا استخدام سلطتهم لتشريع مثل هذه القوانين من خلال إقرارها لأهداف ضيقة أو قصيرة الأجل أو سياسية أو شخصية. ويقول الملتمسون ضد قانون المعقولية أنه يمكنه أن يقوض استقلال وكالات إنفاذ القانون العليا، لأنه سيكون من الصعب الطعن في الفصل التعسفي للمسؤولين بدون معيار المعقولية. ومن المقرر أن تستمع المحكمة العليا قريباً أيضاً إلى التماسات ضد رفض وزير العدل ياريف ليفين عقد لجنة اختيار القضاة، والتي يحاول إعادة تشكيلها كجزء من التغيير القضائي لمنح الائتلاف السيطرة على تعيين القضاة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل ترفع السرية عن جميع ملفات حرب يوم الغفران، تقريباً

بقلم ميخائيل باختر

قبل شهر من إحياء الذكرى الخمسين لحرب "يوم الغفران"، نشر أرشيف إسرائيل يوم الخميس مجموعة شاملة من آلاف الوثائق والصور والتسجيلات ومقاطع الفيديو، مما يوفر نظرة متعمقة على الطريقة التي تم بها التعامل مع الحرب والفضائل الاستخباراتي الكبير الذي سبقها. وفي حين تم رفع السرية عن الكثير من البروتوكولات والوثائق المتعلقة بعملية صنع القرارات قبل وخلال حرب 1973 على مدار السنين، فقد أصبحت مجموعة المواد بأكملها متاحة للجمهور، باستثناء عدد قليل من الملفات التي لا تزال سرية. ويعرض الآن موقع إنترنت مخصص – حالياً باللغة العبرية فقط – حوالي 3500 ملف أرشيف تحتوي على مئات الآلاف من الصفحات، و1400 وثيقة ورقية أصلية، و1000 صورة، و750 تسجيلاً، و150 دقيقة من المداولات الحكومية، وثمانية مقاطع فيديو. استغرق تحميل المواد عامين ونصف من العمل.

وقالت المسؤولة عن الأرشيف روتي أبراموفيتش: "هذه نظرة شاملة على قصة الحرب، التي أثرت على جميع مناحي الحياة في إسرائيل. هذا هو أكبر كشف قام به أرشيف الدولة على الإطلاق." وتوفر بعض الوثائق سجلات للمداولات التي جرت بين رئيسة الوزراء آنذاك غولدا مئير وقادة الأمن في الأيام والساعات التي سبقت شن سوريا ومصر الحرب المنسقة في 6 أكتوبر 1973، بينما كانت إسرائيل تحيي يوم الغفران.

لم تتوقع إسرائيل تنفيذ الهجوم ضدها على الرغم من العلامات الصريحة التي أشارت إلى أن الجيشين يستعدان للغزو، معتقدة أنه في أعقاب هزيمة مصر قبل ست سنوات في حرب "الأيام الستة"، فإن القاهرة لن تهاجم إلا إذا اكتسبت أولاً القدرة على شل سلاح الجو الإسرائيلي. وقبل يوم من بدء الحرب، قال رئيس المخابرات العسكرية إيلي زعيرا لمثير إن التقييم السائد هو أن "جاهزية إسرائيل تنبع بشكل أساسي من الخوف منا...أعتقد أنهم ليسوا على وشك الهجوم، ليس لدينا دليل. من الناحية التقنية، هم قادرين على التحرك. أفترض أنهم إذا كانوا على وشك الهجوم، فسنحصل على مؤشرات أفضل."

وفي تقييم آخر بعد ساعات، كرر زعيرا ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي دافيد إيلعزر موقفيهما القائل بأن سوريا ومصر تخططان على الأرجح لعدوان محدود أو حتى مجرد نشر قوات دفاعية. وأضاف إيلعزر: "لا بد لي من القول، لا يوجد لنا دليل كاف على أنهم لا ينوون الهجوم. ليس لدينا مؤشرات قاطعة على أنهم يريدون الهجوم، لكن لا أستطيع أن أقول بناء على المعلومات أنهم لا يستعدون."

في صباح اليوم التالي في الساعة 7:30 صباحاً - قبل 6.5 ساعات من بدء الحرب - قرأ السكرتير العسكري لمثير برقية ليلية لرئيسة الوزراء من رئيس الموساد تسفي زيمير، يشير فيها إلى أن الحرب كانت مسألة ساعات. ثم ركزت المناقشة على ما إذا كان ينبغي شن ضربة استباقية، كما فعلت إسرائيل في حرب عام 1967 قبل أن تتمكن الجيوش العربية من تنفيذ خطة هجومها. لكن وزير الدفاع موشيه ديان قال: "لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بتوجيه ضربة استباقية هذه المرة، من منظور دبلوماسي. في الوضع الحالي، حتى قبل خمس دقائق أمر مستحيل." ووافقه مثير الرأي وقالت إن "ضربة استباقية هي أمر مفر للغاية، ولكن نحن لسنا في عام 1968. هذه المرة، العالم يكشف عن وجهه القبيح. لن يصدقوننا."

سؤال آخر طرح هو ما إذا كان ينبغي تسريب أن إسرائيل كانت على دراية بالهجوم الوشيك من أجل منع حدوثه. وقال الوزير يسرائيل غاليلي، الذي لا تزال الجملة التالية التي قالها سرية، إن "مصدر تسفيكا [زعير] يقول إن بالإمكان منع الحرب من خلال تسريب [المعلومات]. تسفيكا يقترح القيام بذلك."

وأعرب الوزير يغال ألون عن تأييده لتسريب دراية إسرائيل بمخطط الهجوم لوسائل الإعلام قبل جلسة لمجلس الوزراء كان من المقرر عقدها في ظهر اليوم نفسه. لكن مثير أيدت فقط تسريب المعلومات للدبلوماسيين الأجانب، وانتهى بها الأمر بإطلاع السفير الأمريكي كينيث كيتنغ على المعلومات بعد أن قال ديان: "ينبغي علينا السير بحذر، حتى لا تكون هناك حالة من الذعر." وطلبت مثير من كيتنغ خلال لقاءهما نقل رسالة إلى مصر مفادها "ليس لدينا شك في أننا سننتصر، ولكننا نريد أن نعلن أننا لا نخطط لهجوم، ولكننا بالطبع مستعدون لصد هجومهم." وعندما سأل كيتنغ ما إذا كانت إسرائيل ستضرب بشكل استباقي، أجابت مثير بأنها لن تفعل ذلك، "على الرغم من أن ذلك كان سيجعل الأمر أسهل بكثير بالنسبة لنا."

بعد يوم من وقوع الهجوم - وهو ما فاجأ إسرائيل لأنه حدث في وقت أبكر مما كان متوقعا - اعترف ديان لمثير وألون بأن تقييماته كانت خاطئة. وقال: "كان لدينا تقييما يستند إلى الحرب السابقة، وكان غير صحيح. لقد كان لدينا ولاخريين تقييمات خاطئة حول ما سيحدث أثناء محاولة عبور [قناة السويس]."

بعد أيام فقط، بعد أن اقتنعت واشنطن بأن إسرائيل لم تكن هي التي بدأت الحرب، قامت الولايات المتحدة بتوفير الأسلحة، حيث قالت مثير: "هناك قرار من حيث المبدأ لـ [الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بشأن [الطائرات الحربية] الفانتوم. الآن هناك فقط مسألة تنفيذ الأمر. يبحث [وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر عن طريقة لنقلها جوا".

وتم توثيق البروتوكولات في المذكرات الشخصية المكتوبة بخط اليد لإيلي مزراحي، مدير ديوان رئيسة الوزراء آنذاك، والتي نُشرت بعض الأجزاء منها سابقاً. ووفقاً لأرشيف الدولة، فإن المواد المنشورة حديثاً "توثق الأحداث في الوقت الفعلي في جميع المجالات: السياسية والعسكرية والدولية والعامة والمدنية." وتشمل هذه المواد "مداولات الحكومة، والمشاورات العسكرية السياسية، وجلسات لجان الكنيست، ومراسلات وزارة الخارجية... وتقييمات الوضع فيما يتعلق بسير الحرب والدفاع المدني وتنظيم الجبهة الداخلية خلالها." وأفاد أرشيف الدولة أن هذه المواد "توفر لمحة مذهلة عن عملية صنع القرار من قبل القادة في ظل ظروف عدم اليقين، والقتال على مختلف الجبهات، والاتصالات السياسية التي جرت بوساطة الولايات المتحدة في نهاية الحرب وبعدها مع مصر وسوريا، والمسار الذي أدى إلى توقيع ترتيبات فصل القوات مع مصر وسوريا."

وانتهت حرب 1973 بوقف نهائي لإطلاق النار في 24 أكتوبر، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، التي استولت عليها في حرب "الأيام الستة". وقُتل في هذه الحرب أكثر من 2500 جندي إسرائيلي وأصيب الآلاف، بالإضافة إلى آلاف القتلى والجرحى في صفوف القوات المصرية والسورية والعراقية.

* * *

نيوز 1 العبري: رئيس السلطة الفلسطينية يصطف مع السعودية في مسألة التطبيع

بقلم يوني بن مناحيم

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

في الرياض بالمملكة العربية السعودية، تتواصل المحادثات بين الوفد الفلسطيني والقيادة السعودية والوفد الأمريكي بشأن اتفاق التطبيع مع إسرائيل. ويضم الوفد الفلسطيني حسين الشيخ أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وماجد فرج رئيس المخابرات الفلسطينية، ومجدي الخالدي مستشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. ويضم الوفد الأمريكي بريث ماكغورك، مستشار الرئيس لشؤون السلطة الفلسطينية، وباربرا ليف مساعدة وزير الخارجية، وتعد اللقاءات مع الوفد الفلسطيني بشكل منفصل، تمهيداً للمباحثات في السعودية ورغم مطالبة السلطة الفلسطينية بوقف إطلاق النار، تنفيذاً لمبادرة السلام العربية منذ عام 2002.

نقل الرئيس محمود عباس رسالة إلى القيادة السعودية مفادها أنه سيدعم أي موقف تتخذه بشأن التطبيع مع إسرائيل، لكنه طلب منها بذل الجهود لإيجاد حلول لاحتياجات الفلسطينيين، وقدمت السلطة الفلسطينية سلسلة مطالب مقابل عدم معارضتها لاتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية:

افتتاح قنصلية أمريكية في القدس.

-إلغاء القانون الأمريكي الذي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية.

هدم البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية.

-نقل الأراضي في الضفة الغربية من الوضع B و C إلى السيادة الفلسطينية الكاملة.

استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وقال مسؤولون في السلطة الفلسطينية إن الوفد الفلسطيني التقى الأسبوع الماضي في عمان مع باربرا ليف مساعدة وزير الخارجية الأميركية، التي أوضحت لهم أن هذه المطالب غير واقعية، وأنها قد تؤدي إلى حل الائتلاف في إسرائيل، وبالتالي ينبغي عليهم صياغة نهج أكثر واقعية. وفي أعقاب المشاورات التي أجراها رئيس السلطة الفلسطينية. وبعد هذا اللقاء، صاغ محمود عباس استراتيجية أكثر مرونة، فهو غير مهتم بالصراع مع المملكة العربية السعودية، زعيمة العالم العربي والإسلامي، فهو يريد تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب من هذه العملية دون مواجهة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وجاء قراره بعد التشاور مع الرئيس المصري السيسي ومع عبد الله ملك الأردن.

حسين الشيخ أقنع رئيس السلطة الفلسطينية بأن اتفاق التطبيع بين السعودية وإسرائيل سيتم التوقيع عليه في كل الأحوال وأن الرئيس بايدن مهتم جداً بتحقيق إنجاز سياسي في الشرق الأوسط قبل الانتخابات الرئاسية وبالتالي لن يضغط على إسرائيل بشأن القضايا الحساسة المتعلقة بعلاقتها مع الفلسطينيين. وأقنع الشيخ الرئيس عباس بالتركيز على الحصول على مساعدات مالية ضخمة للسلطة الفلسطينية من أجل إنقاذها من الانهيار وضمان استمرار وجودها في السنوات المقبلة. لكن الوفد الفلسطيني طلب من القيادة السعودية والوفد الأمريكي الحصول على التزام إسرائيلي بوقف قطع أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية ودخول الجيش الإسرائيلي إلى مراكز المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وكذلك وقف التوسع الاستيطاني. طلب المستشار الأمريكي بريت ماكغورك من الوفد الفلسطيني تقديم حلول منطوقية تمنع انهيار السلطة الفلسطينية كخطوة تمهيدية لتجديد العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتأخير طلبهم بوضع الدولة العضو الدائم في الأمم المتحدة. وتم الاتفاق بالفعل في المناقشات على أن تقوم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بإبرام حزمة مساعدات مالية مشتركة لإنقاذ السلطة الفلسطينية من الانهيار.

* * *

هآرتس: المؤسسة الأمنية معنية باستغلال الاتصالات مع السعودية لتهدئة الأوضاع في الضفة الغربية

بقلم ينيف كوفوفيتش

تعتقد جهات رفيعة في جهاز الأمن وجوب استغلال المحادثات للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل لتهدئة التوتر في الضفة الغربية عن طريق بادرات حسن نية وتقديم تنازلات للفلسطينيين. هذا خلافاً لسياسة الحكومة ورئيسها نتنياهو، والتي تقول بأنه يجب قطع أي علاقة بين اتفاقات التطبيع مع الدول العربية والقضية الفلسطينية. هذه الجهات الرفيعة عرضت هذا الموقف أمام أعضاء الحكومة في إطار النقاشات حول الاتفاق الآخذ في التبلور.

مع ذلك، يتوقع جهاز الأمن أن يجد نتائجه صعبة في دعم الائتلاف لمثل هذه الخطوة. ووزراء في "قوة يهودية" و"الصهيونية الدينية" وبعض وزراء الليكود يتوقع أن يعارضوا الخطوة أيضاً. وقالت هذه الجهات الرفيعة إنه لا وجود حتى الآن لأي تفاهات بين إسرائيل والسعودية، وإن التوصل إلى اتفاق بين الدولتين ضمن تشكيلة الحكومة الحالية يبدو سيناريو مستحيلاً تقريباً.

حتى الآن، لم تصل إلى إسرائيل طلبات واضحة للفلسطينيين في إطار الاتفاق بين الرياض وواشنطن و"القدس". ومع ذلك، أرسلت السلطة الفلسطينية للسعودية في الأسابيع الأخيرة قائمة بالطلبات التي تقترح عرضها على إسرائيل في إطار المحادثات، ومنها نقل أراض في الضفة التي هي الآن تحت سيطرة إسرائيل الكاملة، إلى سيطرة جزئية للفلسطينيين، وتجميد مؤقت للبناء في المستوطنات، وافتتاح قنصلية ثابتة للسعودية لصالح العرب في شرقي القدس.

والثلاثاء، وصل وفد للسلطة الفلسطينية إلى الرياض للالتقاء مع شخصيات رفيعة في المملكة الإسلامية، وكان الوفد يضم الشخصيات المقربة جداً من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس: رئيس المخابرات ماجد فرج، والسكرتير العام للجنة التنفيذية في م ت ف حسين الشيخ، والمستشار السياسي لمحمود عباس مجدي الخالدي.

الولايات المتحدة هي التي طلبت الربط بين المفاوضات مع السعودية وتنازلات إسرائيلية للفلسطينيين. وقالت مصادر في جهاز الأمن إن الإدارة الأمريكية ترى تفويت فرصة في التوقيع على اتفاقات إبراهيم إذا لم يحاولوا فيها الدفع قدماً بخطوات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعلى أي حال، تدرك واشنطن والسعودية أن الحكومة الإسرائيلية بالتشكيلة الحالية ستجد صعوبة كبيرة في تقديم تنازلات للفلسطينيين. وزير المالية، بتسليل سموتريتش، المسؤول أيضاً عن السياسة في الضفة الغربية بكونه وزيراً في وزارة الدفاع، قال في الأسبوع الماضي إنه "لا علاقة بين القضية الفلسطينية والسلام مع السعودية، وإن إسرائيل لن توافق على تقديم أي تنازلات لصالح الفلسطينيين في إطار الاتفاق المستقبلي".

في الوقت نفسه، قالت مصادر أمنية إن الولايات المتحدة والسعودية تقتربان من التوصل إلى اتفاق مبدئي حول تفاصيل الاتفاق بينهما. وحسب ما يظهر، فإن هذه الدول لن توقع على تحالف دفاعي يلزم الولايات المتحدة بالعمل عسكرياً مع السعودية إذا تمت مهاجمتها، بل على اتفاق سيتضمن فقط الالتزام بإعطائها مساعدات أمنية.

وبخصوص مطالبة السعودية إقامة مشروع نووي مدني على أراضيها، يبدو أن واشنطن على استعداد للموافقة على ذلك شريطة أن يكون الموقع خاضعاً للرقابة الدولية. وعبر جهاز الأمن في إسرائيل عن تخوفه من الوضع الذي ستكون فيه للسعودية قدرة على تخصيص اليورانيوم على أراضيها. على أي حال، الاتفاق الذي يبدو إنجازاً للرئيس الأمريكي جو بايدن قبل الانتخابات الأمريكية الرئاسية في تشرين الثاني 2024، سيكون بحاجة إلى مصادقة مجلس الشيوخ عليه، الذي سيطلب فيه موافقة الثلثين لإقراره. ويتوقع أن يكون في الحزب الديمقراطي سناتورون تأييد الاتفاق إذا لم تكن فيه أي إنجازات للفلسطينيين.

في غضون ذلك، سعى جهاز الأمن ما نشرته وزارة الخارجية عن اتفاق بين وزير الخارجية إيلي كوهين ووزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش في الشهر الماضي "خلالاً خطيراً". وقالت مصادر رفيعة في الجهاز إنه لم يتضح بعد حجم الضرر الذي تسبب به

هذا النشر على علاقات إسرائيل السرية مع عدد من دول العالم، لا سيما الدول العربية. وحسب أقوال هذه المصادر، فإن تسريب موضوع اللقاء أضر بموثوقية المحافل الأمنية في إسرائيل، التي تعمل مع دول ليس لإسرائيل علاقات علنية معها. وأظهر التسريب أيضاً التفهم الموجود في الولايات المتحدة وإسرائيل بأن القضية الفلسطينية مسألة ما زالت تشغل الدول العربية، وهي شرط ضروري لإجراء المحادثات حول اتفاق التطبيع مع إسرائيل.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: "قانون التجنيد" وتداعياته

بقلم عيديدت شافران جيتلمان

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

بعد أن أقرت الكنيست تعديلاً على القانون الأساسي الحكم لإلغاء "سبب المعقولية"، قدم أعضاء الكنيست من كتلة "يهود التوراة" القانون الأساسي: "دراسة التوراة"، والذي وفقاً له سيتم الاعتراف بتعلم التوراة كقيمة أساسية وبالتالي سيتم مقارنة حقوق متعلمي التوراة بأولئك الذين يخدمون الكيان خدمة كبيرة، والغرض الرئيسي من القانون المقترح - "قانون التجنيد" - هو تمكين تعديل قانون الخدمة الأمنية بحيث يتم منح إعفاء شاملاً من الخدمة في الجيش لطلاب المدارس الدينية.

في هذه المقالة، سيتم رسم وفحص المخاطر الكامنة في تمرير المبادرات القانونية المتعلقة بالتجنيد، ولا سيما التآكل المتوقع في كفاءة الجيش وقدراته، وكذلك عواقب ذلك على مكانة "جيش الشعب" وروح الخدمة العسكرية.

إلى جانب المعنى المعلن للقانون، فإن هدفه الرئيسي هو تمكين تعديل قانون الخدمة الأمنية بطريقة تنظم في التشريع الإعفاء الشامل من الخدمة في الجيش الممنوح للطلاب الذين يدرسون في المدارس الدينية، وفقاً للقانون المقترح. - "قانون التجنيد" - سيتم تخفيض سن الإعفاء من الخدمة (على ما يبدو إلى 22 عاماً)، وسيتم تحديد حصص تجنيد طلاب المدارس الدينية من قبل الحكومة وليس من قبل الكنيست، لن يتضمن القانون عقوبات أو أهداف، وفي الحقيقة أن تجنيد "الحريديم" في الجيش سيكون على أساس تطوعي، دون الحاجة إلى الخدمة المدنية أو الوطنية.

الترتيبات المطروحة:

تم دمج أربع مبادرات تشريعية في مشروع قانون دراسة التوراة:

1. تعديل قانون الخدمة الأمنية ("قانون التجنيد")

2. القانون الأساسي: دراسة التوراة

3. قانون قيمة الخدمة

4. مخطط التجنيد التفاضلي في الجيش

إن الأزمة السياسية المحيطة بمسألة تجنيد اليهود "الحريديم" في الجيش مستمرة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وقد فشلت الحكومات في تنظيم الإعفاء من الخدمة بشكل قانوني لطلاب المدارس الدينية، كما تأسس تصور عام مفاده أن الحل القيمي يفتقر إلى الجدوى السياسية، لأن قادة الأحزاب الحريدية لن يقبلوا أبداً بقانون يفرض واجب التجنيد الإجباري على الشبان "الحريديم"، بالطريقة نفسها التي يفرضها واجب التجنيد على كل فتى وفتاة في الكيان، والواقع الاجتماعي والسياسي لا يسمح بالحل المناسب من وجهة نظر قيمية أو أخلاقية.

إلى جانب الأسئلة حول عدالة الإعفاء من الخدمة لطلاب المدارس الدينية، فإن الجانب المركزي للقضية هو الجانب القانوني – نطاق سلطة المحكمة العليا للتدخل في التشريع، في عام 1988 (بعد رفض أربع التماسات سابقة في قضيتهم بشكل قاطع)، قضت المحكمة في قضية "ريسلر" ضد وزير الجيش بأن مسألة تجنيد اليهود المتشددين هي حكم صادر، وبعد عقد من الزمن، في قضية "روبنشتاين" ضد وزير الجيش، ترك القاضي "حيشين" مسألة ما إذا كان القانون أو حتى قانون أساسي يمكنه إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش، بالإضافة إلى توضيح أن سلطة الكنيست محدودة أيضاً في هذا السياق مفتوحة.

منذ ذلك الحين، يدور جدل عام وأكاديمي حيوي حول مسألة ما إذا كان من المناسب للمحكمة رفض الاتفاقيات التي تم تنظيمها ضمن تشريع في الكنيست في هذا الشأن، والتي تقوم على القيم، وفي كلتا الحالتين، نقطة البداية اليوم هي أن تعديل القانون يجب أن يمر عبر المحكمة العليا، التي ستنظر في الالتماسات التي ستقدم ضده بالتأكيد. ولهذا السبب، طالبت الأحزاب الحريدية بتعزيز القانون لإلغاء بند التغلب، الذي يضمن عدم قدرة المحكمة على إبطال القانون، وظهرت قناة أخرى محتملة لحماية القانون في المحادثات التي دارت حول خطة الرئيس الشاملة – محاولة التوصل إلى اتفاقات بشأن بنود "التعديلات القضائية"، هناك تمت مناقشة فقرة أو بند يحصن ترتيبات الخدمة لـ "الحريديم" (وغيرهم من السكان) ضد المراجعة القضائية. وبما أنه تقرر عدم الدفع بتشريع فقرة التغلب على قرارات المحكمة، وفي ظل فشل المفاوضات الهادفة إلى دفع التشريع بالاتفاق، يبقى القانون الأساسي: دراسة التوراة هو الجواب المعقول الرئيسي من قبل الأحزاب الحريدية.

في الوقت نفسه، بحلول الوقت الذي يتم فيه إقرار ميزانية عام 2023، سيتم الانتهاء من تعديل قانون الخدمة الأمنية لتنظيم وضع طلاب المدارس الدينية مع موافقة كل أحزاب "الائتلاف"، ومكتوب أيضاً في فصل "الدين والدولة" من الاتفاق أن الأمر "يتعلق بروح" حزب "يهדות هتوراة"، وكان من المفترض تنظيمه كشرط، قبل تشكيل الحكومة، لكن تم الاتفاق على تأجيله على أن يسن التشريع بشأن إقرار الموازنة، ورغم التوضيح بأن هذه مسألة مبدأ هي من صميم الحزب إلا أنه من الواضح للجميع (وقد تم التوضيح في البث من قبل المستشار القانوني للحزب) أن دور هذا القانون هو توفير مظلة قانونية لقانون التجنيد ولضمان إقراره عند عرضه على المحكمة العليا.

"قانون التجنيد"، غاية المساواة وهدف التوظيف..

تقليدياً، دار النقاش حول قانون التجنيد حول هدفين رئيسيين: المساواة والتوظيف. أحد الأهداف هو تقليص عدم المساواة بين أولئك الذين يخدمون والذين لا يخدمون، في حين أن الهدف الثاني هو تعزيز اندماج طلاب المدارس الدينية في سوق العمل وبالتالي زيادة مساهمتهم في الاقتصاد. وكان رفض المحكمة العليا للنسخ السابقة من القانون في معظمه ادعاء بأنه لا يفي بشرط المساواة حيث تحت غطاءه يتم تمييز غير مشروع في تطبيق التجنيد الإلزامي، بماذا يختلف القانون المقترح عن النسخ السابقة؟

على الرغم من أن النسخ السابقة من القانون، التي روجت لها الحكومات السابقة، لم تقدم استجابة كافية لغرض المساواة في الخدمة، إلا أن النسخة المقترحة تختلف عنها بشكل أساسي في عدد من الجوانب المهمة:

1- غياب الأهداف: على عكس المسودات السابقة، التي استندت إلى نية تعزيز الاندماج المتزايد للجمهور الحريدي في الجيش من خلال تحديد الأهداف، فإن المسودة المطروحة حالياً على جدول الأعمال لا تحدد أهدافاً للتجنيد ولا تسعى إلى تحقيق زيادة تدريبية في خدمة طلاب المدارس الدينية في الجيش أو في أي نوع من الخدمة.

2- غياب العقوبات: على أية حال، لا يحدد القانون العقوبات التي سيتم تطبيقها في حالة عدم تحقيق أهداف التجنيد، في الواقع، يترك القانون مسألة التجنيد للاختيار الحر لطلاب المدارس الدينية.

3- الحصص التي تحددها الحكومة: على عكس نسخ القانون السابقة، التي تم فيها تحديد نسبة حصص المطلوب تجنيدهم بين طلاب المدارس الدينية من قبل الكنيست، وفقاً لمشروع القانون الحالي، سيتم تحديد الحصص من قبل الحكومة. لذلك، من المتوقع أن يتم تحديد حصص حتى أقل من الحصص الثابتة، وخاصة أقل من تلك المحتملة إذا تم تحديد أهداف ونقطة البداية هي التطلع إلى تكامل موسع ومتنامي.

4- زيادة المخصصات لطلاب المعاهد الدينية ودعم المؤسسات التعليمية بدون دراسات أساسية: إلى جانب الترويج لقانون التجنيد والقانون الأساسي: دراسة التوراة، بحسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات الائتلاف التزمت الحكومة بزيادة كبيرة (تضاعفت تقريباً) في المنح الدراسية لطلاب المعاهد الدينية، هذا إلى جانب زيادة كبيرة في ميزانية شبكات التعليم والمدارس الحريدية الخاصة وشبه الخاصة (بتكلفة حوالي ملياري شيكل).

وماذا عن قانون قيمة أو أهمية الخدمة؟

تم تصميم قانون "قيمة الخدمة" لتوفير مكافآت خاصة لأولئك الذين يخدمون في الجيش. وكما ورد، سينظم في القانون المزايا لجميع الجنود وخاصة المقاتلين، وبموجبه سيتم منح مزايا كبيرة للجنود في الاحتياط، ويريد المروجون لقانون التجنيد ربط جميع الترتيبات، بحيث يكون من الممكن عرض قدر أقل من الضرر على المساواة، حيث سيتم تعويض عدم المساواة المتجسد في قانون الإعفاء من التجنيد من خلال قانون قيمة الخدمة، الذي سيكافئ الجنود وخاصة الجنود المقاتلين، وإلى جانب الأهمية الواضحة للقانون، يجب الحذر من تبني الرواية التي ترغب فيها الحكومة.

إن المعادلة التي تضع الاستيلاء على الحريات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، وبالتأكيد تلك التي تنطوي على المخاطرة بالحياة، في مقابل المكافأة المالية، تعاني من مشاكل أخلاقية قيمة متأصلة. فهي تضر بشدة بروح الخدمة وتعكس التجاهل الشديد لمبدأ المساواة.

وماذا بخصوص مخطط التجنيد؟

ووفقاً لمخطط التجنيد الجديد، سيكون نموذج التجنيد تفاضلياً. الجنود الذين يخدمون في مناصب تعتبر أقل ضرورة سيخدمون 24 شهراً، في حين أن أولئك الذين يخدمون في مناصب تتطلب تدريباً خاصاً سيخدمون 32 شهراً وسيتلقون تعويضاً إضافياً بدءاً من الشهر الخامس والعشرين من خدمتهم، أي أن مبدأ المخطط هو تقصير مبدئي للخدمة للجميع، ومن ثم الفروق أو التفاضل سواء في مدة الخدمة وفي الأجر عنها. وهذا مخطط قدمه الجيش ودعمه.

التبعات..

- نموذج "جيش الشعب": إن "قانون التجنيد" المقترح، سواء كان مصحوباً بقانون أساسي، دراسة التوراة، أو ما إذا كان محصناً بشكل ما من المراجعة القضائية، هو إلى حد ما المسمار الأخير في نعش نموذج "جيش الشعب"، لا يقتصر الأمر على أن المبادرات التشريعية المطروحة على الطاولة تشرع التمييز الصارخ الموجود من الأصل، بل تعلن "الدولة" في تشريعاتها أنها لم تعد تعتبر الخدمة في الجيش ذات قيمة عليا.

إن مقارنة حقوق طلاب دراسة التوراة بأولئك الذين خدموا "خدمة جلييلة" في الجيش، هي إدارة للظهر للجنود وتجاهل فاضح لعنصر المخاطرة بالحياة الذي تنطوي عليه الخدمة، هكذا ستغلق تماماً إمكانية الحفاظ على الروح التي توجب نموذج الخدمة الإلزامية، إن الجمع بين هذين القانونين، عدم مساواة معلن، إلى جانب تقليل من قيمة الخدمة في الجيش، ويدعو إلى انتفاضة من جانب الجمهور الذي يخدم، ويمكن بالفعل ملاحظة بوادر على ذلك من اليوم، على سبيل المثال قيام حركة "أمهات في الجبهة" بتقديم عريضة حول هذا الموضوع، ووضع مطلب المساواة في الخدمة في قلب الاحتجاج العام ضد "التعديلات القضائية"، وفي هذه الحالة يكون الخطر على استمرار الخدمة الإلزامية حقيقياً، وحتى لو كان الأمر يتعلق بالتآكل التدريجي والمتراكم، فإنه قد يسبب أضراراً لا رجعة فيها، وبمناخ بقاء لأجيال.

- المساواة في الخدمة: رغم أن لا أحد يحمل اليوم رؤية المساواة في تحمل أعباء الخدمة، وقد ترسخ مفهوم يقضي بأنه لا سبيل لتجنيد "الحريديم"، والمعادلة هي أن ما هو مناسب أخلاقياً هو "لا ينطبق سياسياً وما ينطبق سياسياً ليس مناسباً أخلاقياً، إن "قانون التجنيد" الجديد يشكل تغييراً جذرياً في نقطة الانطلاق المعيارية فيما يخص الخدمة في الجيش، وفي غياب الأهداف والعقوبات، وعندما يكون تحديد الحصص في يد الحكومة، فإن هذا يعني التنازل الكامل والكاسح عن مشاركة جمهور الحريديم في عبء الخدمة وترسيخ للتمييز الرسمي ضمن قانون.
- الغرض التوظيفي: مساواة حقوق طلاب التوراة، إلى جانب مضاعفة ميزانيات طلاب المدارس الدينية والمؤسسات التعليمية الحريدية التي لا تشمل الدراسات الأساسية، يتحدى بشكل كبير الافتراض التقليدي بأن خفض سن الإعفاء سيعزز اندماج القطاع الحريدي في سوق العمل. في مثل هذا الوضع، لن يكون لدى ناخبي المدارس الدينية

أي حافز للتخلي عن سلة المزايا المقدمة لهم، ولن يكتسبوا المهارات الأساسية اللازمة للاندماج بشكل كبير في سوق العمل، وسيظل الغرض أو الهدف التوظيفي مجرد كلام فقط..

في الختام، فإن المفهوم الذي يوجه دمج مشاريع القوانين المتعلقة بالقانون الأساسي: تعلم التوراة هو أنه في مقام عدم المساواة الصارخ في قانون التجنيد، فإن كيان العدو يعرب عن تقديره للخدم، وخاصة المقاتلين منهم، ويكافئهم وفقاً لذلك. ولذلك، يجب الافتراض أن حكومة العدو تأمل في تحلية المر وتميرير كل المبادرات، ومع ذلك، إلى جانب الإشكالية الأخلاقية المتأصلة في طرح أو وضع قيمة المساواة وأخذ الحريات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، والتي تنطوي بالتأكيد على المخاطرة بالحياة، أمام المكافأة المالية، فمن المشكوك فيه للغاية ما إذا كانت هذه المعادلة ستحظى بالفهم والقبول على المستوى العام.

* * *

زيادة التحذيرات من تنفيذ عمليات نضالية خلال الشهر الحالي

قبل أسبوع واحد فقط من رأس السنة العبرية، وفي ذروة موجة العمليات النضالية التي ينفذها الفلسطينيون ضد جيش العدو ومستوطنيه، عقد وزير جيش العدو "يوأف غالانت" ورئيس أركان جيشه "هرتسي هليفي" تقييماً للوضع في مقر وزارة جيش العدو "الكريا" أمس الخميس، وحذرا في نهايته من ارتفاع التحذيرات من تنفيذ عمليات نضالية خلال الشهر الحالي. وبحسب القناة 13 فإن الأيام القادمة ستشهد مناسبات يهودية مثل رأس السنة العبرية والذي يوافق السبت القادم 15 سبتمبر، وتصف منظومة العدو الأمنية هذا التوقيت بـ "زاوية دخول سيئة"، مما يعني عدداً كبيراً من التحذيرات: أكثر من 200 تحذير لتنفيذ عمليات نضالية

وقدم المسؤولون الأمنيون للعدو خلال الاجتماع، سيناريو متعدد الجهات من الصواريخ من لبنان وغزة، والهجمات داخل كيان العدو والضفة الغربية مثلما حدث في عيد الفصح اليهودي في شهر مايو الماضي. ويكثف "جيش العدو الإسرائيلي" عملياته الميدانية اليومية في مخيمات الضفة الغربية، بما في ذلك مخيم نور الشمس بالقرب من طولكرم، ومخيم جنين. وتنتشر 22 كتيبة تابعة لـ "جيش العدو الإسرائيلي" في الضفة الغربية، والشعور السائد لدى قيادة العدو الأمنية بأن الشهر الحالي والذي يطلق عليه "عطلة تشرين" ستكون متوترة بشكل خاص.

كما شارك في التقييم نائب رئيس الشاباك، ورئيس شعبة العمليات في "جيش العدو الإسرائيلي"، "اللواء عوديد باسيوك" ورئيس الاستخبارات العسكرية "اللواء أهارون حليفا"، وقائد وحدات تنسيق أعمال حكومة العدو في الضفة الغربية "اللواء غسان عليان" وغيرهم من كبار مسؤولي أمن للعدو. وقال وزير جيش العدو "غالانت" في نهاية المناقشة: "نحن في فترة أمنية معقدة على جميع الجهات، وخاصة في الضفة الغربية وغلاف القدس، من أجل ضمان أن يمر الإسرائيليون بموسم الأعياد بأمان، يتم نشر القوات على نطاق واسع، لإحباط أي عمليات."

* * *

يديعوت : خشية في كيان العدو: تصريحات الفصل العنصري و"سموترتش" و"بن غفير" يقربون الإجراءات في "لاهاي"

بقلم إيتامار إبخنر

قلق في "كيان العدو الإسرائيلي" في ظل تصريح رئيس "الموساد" السابق بأن "إسرائيل تمارس سياسة الفصل العنصري في الضفة الغربية"، وصدمة في النظام السياسي. فقد أعرب كبار مسؤولي ومحامي العدو، ومتخصصون في القانون الدولي، الأربعاء، عن قلقهم أنه بسبب تصريحات من هذا النوع لمسؤولين كبار سابقين في المنظومة الأمنية إلى جانب تصريحات الوزراء في الآونة الأخيرة، فإن "إسرائيل تقترب بسرعة من الإجراءات الجنائية في المحاكم القانونية الدولية". ومن المفترض الآن أن تنشر محكمة العدل الدولية في "لاهاي" رأياً حول شرعية الاحتلال، وأن تجيب على سؤال ما إذا كان مؤقتاً أم مستمراً، بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن تحقق المحكمة الجنائية الدولية في "لاهاي" فيما إذا كانت "إسرائيل" ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

عندما يذكر شخصية بارزة مثل "تامير باردو" مصطلح الفصل العنصري في سياق سيطرة كيان العدو على الضفة الغربية، فإن ذلك يعتبر مساعدة بالنسبة لأولئك الذين يحاولون إثبات هذا الأمر قانونياً، وهاجم مسؤول سياسي كبير تصريح "باردو"، قائلاً إن "هذا تصريح مبالغ فيه ويعطي مجالاً لأعداء إسرائيل".

وبحسب المسؤول، فإن "استخدام كلمة الفصل العنصري من قبل شخص كان الأعلى رتبة في المنظومة الأمنية الإسرائيلية يسبب لنا ضرراً لا داعي له، وسندفع ثمن ذلك في المحاكم القانونية الدولية، هذا تصريح غير ضروري على الإطلاق، ومن العار أن يقال".

ويبدو أن وزراء حكومة "نتنياهو" الحالية، إلى جانب "باردو"، يساهمون أيضاً في الدعاوى القانونية المقدمة ضد الكيان، الأول كان وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش"، الذي تحدث عن محو قرية حوارة الفلسطينية، وعلى الرغم من تراجع "سموتريتش" عنه، إلا أنه لا يزال بمثابة تصريح إدانة، إلى جانب ذلك، يعمل وزير المالية كوزير في وزارة الجيش وله صلاحيات على "الإدارة المدنية"، ففي عهده، ينظر المجتمع الدولي إلى تصرفات "الإدارة المدنية" في المناطق (ج) على أنها ضم فعلي ودوس على "حل الدولتين". وكذلك تصريح رئيس حزب "عوتسما يهوديت" ووزير الأمن القومي "إيتامار بن غفير" أن "حقي وحق زوجتي وأولادي في التنقل في الضفة الغربية أهم من حق الفلسطينيين في التنقل، حقي في الحياة له الأسبقية على حقهم في التنقل والحركة"، وهذا يعزز فقط الفرضية القائلة بأن "إسرائيل تمارس سياسة الفصل العنصري في الضفة الغربية".

وقال المحامي "نيك كوفمان"، الذي عمل محامياً دفاعاً في "لاهاي"، إنه كلما عبّر وزراء في حكومة "نتنياهو" عن أنفسهم في وسائل الإعلام بطريقة يمكن تفسيرها على أنها تقدم الدعم لسياسة رسمية تتضمن أعمالاً غير إنسانية داخل نظام من القمع والتفوق العنصري، كلما كان الطريق أقصر وأسرع إلى الإجراءات الجنائية في لاهاي ضد كبار المسؤولين "الإسرائيليين". ويقول "كوفمان": "إن تجربتي في لاهاي تعلمني أن الادعاء غالباً ما يجد صعوبة في العثور على أدلة تثبت السياسة الحكومية، وهو العنصر الخاص المطلوب لإثبات جريمة ضد الإنسانية". لكنه أشار إلى أن "التصريحات الإشكالية مثل تصريح "بن غفير" تقدم للنياحة العامة هذا الأساس على طبق من فضة".

على أي حال، فإن قرار محكمة العدل في لاهاي بأن "إسرائيل تمارس احتلالاً طويل الأمد في الضفة الغربية" يمكن أن يؤدي إلى تعقيد الوضع إلى حد كبير من وجهة النظر القانونية، وفي حالة الاحتلال طويل الأمد، يمكن اعتباره ضمًا فعليًا، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار في القانون الجنائي الدولي، على سبيل المثال، في مثل هذه الحالة، من الممكن فرض عقوبات على كيان العدو وحتى إدخاله في عزلة سياسية.

وفي مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس" للأخبار، قال الرئيس السابق للموساد "باردو" أمس إنه "في منطقة يُحاكم فيها شعبان بموجب نظامين قانونيين، يوجد هناك دولة فصل عنصري، وقال باردو أيضًا إنه بصفته رئيسًا للموساد" في عهد رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، حذر عدة مرات من أنه يجب عليه أن يقرر "ما هي حدود إسرائيل، أو المخاطرة بتدمير الدولة اليهودية". ووفقاً له، "على إسرائيل أن تقرر ما تريد. إن دولة بلا حدود هي دولة بلا حدود"، وزعم "باردو" أن مواقفه بشأن الوضع في الضفة الغربية "ليست متطرفة - بل حقيقة". ورفض "باردو"، الذي شغل منصب رئيس "الموساد" بين عامي 2006 و2011، الإجابة على سؤال حول ما إذا كان قد تبني هذه الآراء حتى أثناء وجوده في منصبه، ومع ذلك، أشار إلى أنه حتى ذلك الحين كان يعتقد أن القضية الفلسطينية كانت واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في البلاد، حتى أكثر من البرنامج النووي الإيراني.

ولم يعلق "نتنياهو" على كلام رئيس "الموساد" الذي عينه، لكن حذبه قال "ندين بشدة التصريح المخزي والكاذب الذي أدلى به "تامير باردو"، بل زعم أيضاً مبعوث الأمم المتحدة الخاص لفحص حقوق الإنسان للفلسطينيين، "مايكل لينك"، في "لاهاي" عن شرعية "الاحتلال الإسرائيلي"، وذكر أن "إسرائيل تنتهك القانون الدولي، من خلال ضم الأراضي المحتلة، وانتهاك الحقوق المدنية، وممارسة أساليب الفصل العنصري".

وينص التقرير المكون من 107 صفحات، والذي تم إعداده بالتعاون مع الجامعة الوطنية الأيرلندية في "غالواي"، على أنه "بما أن الاحتلال غير قانوني، فإن العواقب يجب أن تكون الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات العسكرية الإسرائيلية"، وانسحاب المستوطنين الاستعماريين، وإنهاء الاحتلال"، وإلغاء جميع القوانين التمييزية وحل الإدارة المدنية". ويصف "لينك"، أستاذ القانون الكندي الذي يتقاعد الآن بعد سبع سنوات، هذا التقرير بأنه "واحد من أكثر التقارير شمولاً عن الاحتلال وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير التي نشرتها الأمم المتحدة على الإطلاق".

* * *

يديعوت : "اختاروا ما شئتم.. إراقة الدماء أو التطرف أو الفصل العنصري أو الانفصال"

بقلم ميشكا بن داوود

في ضوء الزيادة الملحوظة في الهجمات والاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين، ينبغي لنا أن نطرح الخيارات الأربعة أمامنا بشكل علني للتعامل مع هذه القضية.

- الخيار الأول: استمرار السيطرة على ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية والقدس، في ظل عمليات الطعن والدهس، وإطلاق النار ورشق الحجارة، وعمليات الاعتقال المعقدة التي يقوم بها الجيش، وهكذا دواليك كما هو الحال منذ جيلين.
- الخيار الثاني: إجراءات جذرية يقترحها اليمين المتطرف، مثل طرد منفعي الهجمات وهدم ومنازل عائلاتهم، وحظر التجول، ومنع حركة الفلسطينيين على الطرق المشتركة وما إلى ذلك.
- الخيار الثالث: ضم الضفة الغربية، وهذا ما تقود إليه سياسة الاستيطان التي ينتهجها الوزيران "بتسلئيل سموتريتش" و"إيتمار بن غفير".
- الخيار الرابع: الانفصال والتقسيم، هم هناك ونحن هنا، هم يعيشون حياتهم ونحن لا نتدخل طالما لا توجد حوادث أمنية، وهذا كأساس للانفصال السياسي لاحقاً.

وفي ما يلي تحليل موجز للخيارات، فالأول هو "استمرار الوضع القائم الذي يتزايد فيه ثمن الاحتفاظ بالأراضي الخاضعة لسيطرتنا والجرأة الفلسطينية والتسليح يتزايدان"، إن انعدام الأمل السياسي وبناء المزيد المستوطنات يزيدان من مستوى الإحباط والاستعداد لتنفيذ الهجمات. وما عشناه في الانتفاضات وما نعيشه الآن هو ثمن باهظ على كل حال، وسيستمر في الارتفاع، يعيش سكان المستوطنات في كابوس متواصل، وبالنسبة للفلسطينيين وصلت حالة القمع وانعدام الأمل السياسي إلى حد الاستعداد العفوي للقتل وتقديم ارواحهم بأعداد متزايدة.

أما الخيار الثاني، وهو تفاقم السياسة سوءاً بحيث تؤثر على الهجمات، فهذا يتطلب اتخاذ تدابير تذكرنا بالطريقة التي حكم بها الفرنسيون الجزائر وفيتنام والإسبان في أميركا الجنوبية، لن تكون هناك معسكرات اعتقال وإبادة، ولكن سيكون هناك نظام حكم قاس بشكل غير معقول في مواجهة المدنيين، وطرق سفر منفصلة لليهود والفلسطينيين، والحرمان من العمل في الداخل- وزيادة في مستوى الفقر والإحباط، سيؤدي هذا في العالم إلى إدانات قاسية، أما في هذه المنطقة سيخلق المزيد من الهجمات الفدائية.

أما الخيار الثالث، وهو الضم، فله نتيجتان محتملتان: منح وضع مدني متساوٍ لفلسطيني الضفة الغربية والقدس (وبعد ذلك ستصبح "إسرائيل" دولة ثنائية القومية - ليست يهودية ولا صهيونية)؛ أو خلق طبقتين مختلفتين وترك الفلسطينيين في حالة مدنية جزئية فقط، أي دولة فصل عنصري رسمية، ولن تقبل القوى الليبرالية في الكيان بذلك، وسينهار السلام مع الدول العربية وسيفرض علينا العالم عقوبات ويكسرنا كما كسر جنوب أفريقيا.

أما الخيار الرابع، وهو الانفصال والتقسيم، فهو الوحيد الذي يبعث الأمل في التوصل إلى حل مستقبلي متفق عليه، تعقيدات مثل هذا الحل كبيرة، لكنه ممكن: خطة "ترامب" (صفحة القرن)، على سبيل المثال، تركت 90% من المستوطنات على 30% من الضفة الغربية، مع الأسوار والجدران والطرق الالتفافية والأنفاق، إلخ، ما يؤدي إلى الفصل التام بين السكان.

سيكون من كلا الجانبين معارضة قوية لتقسيم الضفة الغربية، ولكن هذا هو الوقت المناسب للحل العقلاني والواقعي الذي ينتصر على المشاعر الدينية المسحانية المتطرفة. على سبيل المثال، ما هو المنطق الذي يجعل جنود الجيش يخاطرون بحياتهم حتى تقوم الحافلات المليئة بالمستوطنين (معظمهم لا يتجندون بالطبع) بزيارة الموقع في نابلس، الذي يشير إليه التقليد على أنه مكان دفن يوسف منذ ألف عام؟ لكن لا يوجد دليل أثري على ذلك، والمبنى نفسه بني في القرن التاسع عشر؟.

الانفصال والتقسيم يجب أن يتم بالتنسيق مع الفلسطينيين، كمرحلة من الانفصال السياسي المشروط بإجراءات تمنع تحول الكيان الفلسطيني إلى "كيان إرهابي"، وسيتوجب على السلطة أن تعمل على قمع "الإرهاب"، وسيتم الاتفاق على حلها تحت إجراءات رقابية، وكذلك على تقدمها نحو الاستقلال على مراحل، المشاريع المشتركة، والعمل في الداخل وفي المناطق الصناعية، والعودة إلى خيار الاتحاد مع الأردن والاستثمار الضخم في غزة يمكن أن يجعل ذلك ممكناً، ولا نترك الساحة لمن يعملون على نسج "الطريق الخامس" الذين يحلمون بحرب "أجوج ومأجوج" يطرد فيها طرف الآخر، ولا أحد يعرف كيف ستنتهي مثل هذه الحرب، والتي ستشمل أيضاً فلسطيني الداخل، وحزب الله، وحماس، وإيران.

* * *

معاريف: بعد المنقوش.. لوزير الخارجية: تعلم كيف دمعت عيننا الملك المغربي

بقلم سام بن شطريت

ترجمة: صحيفة القدس العربي

لو كانت قيمة لعبارة "لا تكون البركة إلا لما يخفى عن العين" لدى وزير الخارجية إيلي كوهن، لمنع الحرج عنه وعن وزيرة الخارجية الليبية وعن دولتهما أيضاً. لقد استغل الوزير كوهن العلاقات والخيوط التي نسجت بعمل جم وأحرقها دفعة واحدة. ومن تجربتي في المغرب، عندما سافرت في 1983، قبل ترتيب العلاقات العلنية مع المملكة، للعثور على مكان دفن شهداء سفينة أغوز، تعلمت كم مدى أهمية السرية. لقد نشلت في حينه 12 جثة من أصل 44 ممن كانوا في سفينة أغوز حين غرقت في 1961/1/10. رغم حظر السلطات ومخاطر الطرق، سافرت من طنجة إلى الحسيمة في شمال المغرب. وضعت في حينه وروداً على قبرهم، أشعلت شمعة على كل قبر وأديت التحية لهم. وعلى الفور، وضعت يدي على قبرين صغيرين وأقسمت أن أبذل كل ما في وسعي كي أنقلهم في القدس للدفن، إلى المدينة التي حلم بها رجال أغوز وقضوا نحيم في الطريق إليها.

في لقائي مع الملك الحسن الثاني ومدير المخابرات العسكرية "لدجيد" الجنرال عبد الحق القادري، قيل لي "إننا سنقر نقل عظام الغارقين إلى إسرائيل". وعندها أضاف الملك: فلنجد وقتاً مناسباً، وهو مفهوم تحول عندي إلى صدمة. الحروب مع الدول العربية، والمؤتمرات العربية والأحداث الكبرى استمرت نحو عقد، بحيث لم يكن هناك وقت مناسب.

في كل لقاءاتي مع قادة الحكم، حذرت مراراً من وضع كاتم للصوت. الملك تخوف من هجمات قادة الدول عليه إذا ما سمح بنقل الجنامين. فحين وصلت إلى المغرب للمرة الـ 39، وكنت أحمل رسالة من رابين إلى الملك، قلت للجنرال قديري: "إذا ما خرجت هذه المرة أيضاً بيدين فارغتين فسأستقبل من منصبي، سواء أمام العائلات الثكلى أم أمام حكومة إسرائيل".

في الغداة تعيد إلى الملك الذي أبلغني بأنه في 1992/11/29 سيساعدنا جنود جلالته في الكشف عن القبور، لكنه طلب مرة أخرى إبقاء الأمر سراً وعدم نشر نقل الجنامين إلا بعد 15 يوماً. وعد بأن تنقلهم طائرة بملكية المملكة مباشرة من الحسيمة إلى اللد. رغم طلب الملك، نشر مكتب رابين أمر نقل عظام غارقي أغوز.

لحظ الملك، التقيت في يوم عودتي إلى البلاد محرر صحيفة "الفجر" حنا السنيورة. سلمته كتاب الشكر للملك بالعربية والفرنسية. وفي الغداة، نشر في صفحته الأولى صورة الملك ورسالتي تحت عنوان "وثيقة". بعثت بالفاكس إلى الملك، وأبلغني الجنرال قديري بأن الملك ذرف دموعه بقراءته لما نشر. وهكذا انتهت هذه القضية المثيرة بالخير. وكان يتعين على وزير خارجيتنا أن يعرف بأن أقواله ستبرزه في ما سينشر، لكن الصمت كان سيكسبه الذهب.

* * *

هأرتس: ضمن "الكشف الأكبر": "الليففت" و"ينوكا" لقبان سريان للملك الأردني الراحل

بقلم عوفر اديرت

في 25 أيلول 1973، قبل بضعة أيام على اندلاع حرب يوم الغفران، جرى اللقاء المشهور بين الملك حسين، ملك الأردن، ورئيس الحكومة في حينه غولدا مئير، في أحد مكاتب الموساد في تل أبيب. جرى اللقاء عقب طلب مستعجل من الملك الذي أراد عرض معلومات استخبارية محدثة على إسرائيل حول نية سوريا شن الحرب لاستعادة احتلال هضبة الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة. تم الكشف عن موضوع إجراء اللقاء قبل عشرات السنين، وبعد ذلك تم كشف ما جرى فيه أيضاً.

الآن، بعد مرور خمسين سنة على حرب الغفران، ها هو أرشيف الدولة يضيف وثيقة أخرى لهذه المجموعة، وينشر كيفية تصرف مكتب رئيس الحكومة الذي كان يترأسه في حينه إيلي مزراحي، مع هذا اللقاء في مذكرات المكتب. ففي كراسة المذكرات، تم عرض الملك حسين بلقب "ليففت" (مصعد)، وهو أحد الأسماء السرية التي استخدمتها إسرائيل للتغطية على هويته في الوثائق التي تطرقت إليه. قال "ليففت" في اللقاء إنهم علموا من مصدر حساس جداً بأن جميع الاستعدادات بخصوص العملية السورية قد استكملت، وأن الوحدات أصبحت في المواقع منذ يومين، وهذا يشمل سلاح الجو والصواريخ"، كتب مزراحي في كراسة المذكرات في 25 أيلول 1973. "الاستعدادات المذكورة أعلاه، تحت غطاء التدريبات. ولكن حسب المعلومات التي وصلت قبل ذلك، كان من الواضح أن الأمر يتعلق بإعداد مواقع انطلاق. هذا المصدر قال بأنه لا يعرف معنى ذلك. ولكن ما ذكر أعلاه هو حقائق"، أضاف في اقتباس الملك حسين. بعد ذلك، كتب أن "رئيسة الحكومة سألت إذا كان من المحتمل أن يهاجم السوريون حتى بدون تعاون كامل مع المصريين". فأجاب المصدر العربي على ذلك، كما كتب مزراحي: "لا أعتقد ذلك، سيتعاونون حتماً".

كان هذا الإنذار الثالث خلال ثلاثة أشهر، الذي أرسله الأردنيون لإسرائيل قبل اندلاع الحرب. ولكن هذا الإنذار لم يقنع الحكومة حتى تستعد. وكما كتب البروفيسور اوري بار يوسف، في كتابه الجديد "التعافي"، من إصدار "الكنيرت"، فإن رئيس الاستخبارات العسكرية ايلي زعيرا، تجاهل أقوال الملك، وقال إن "المعلومات قصيرة وغير كاملة". في قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، قالوا لمتخذي القرارات بأنه لا جديد في المعلومات التي قدمها الملك حسين، وأنه لا يمكن رؤية هذه الأمور كإنذار من أجل العمل.

كراسة مذكرات مكتب رئيس الحكومة، التي نُشر منها أجزاء في السابق، سيتم الكشف عنها اليوم بالكامل داخل مجموعة كبيرة من مواد الأرشيف تشمل نحو 3500 ملف تحتوي على مئات آلاف الصفحات، التي سينشرها أرشيف الدولة في موقعه. الوثائق توثق الأحداث قبل وأثناء وما بعد الحرب في الساحة السياسية والعسكرية والدولية والعامية والمدنية، من بداية اتخاذ القرارات مروراً بالقتال في الجبهات المختلفة والاتصالات السياسية مع مصر وسوريا بوساطة الدول العظمى، وانتهاء باتفاق فصل القوات في 1947. تنشر في هذه المجموعة محاضر جلسات للحكومة ونقاشات سياسية - أمنية، وإلى جانبها نحو ألف صورة للحرب ونحو 750 تسجيلاً صوتياً وأفلاماً، التي وثقها وسجلها مراسلون وجنود، توثق الحرب بالصوت والصورة.

رئيسة أرشيف الدولة، روني ابراموفيتش، قالت إن هذا هو "الكشف الأكبر الذي يقوم به أرشيف الدولة حتى الآن". ولكن جزءاً كبيراً من المواد المهمة التي ستُنشر في المجموعة الجديدة، وضمن ذلك المحاضر والتسجيلات والأفلام، تم الكشف عنها في السابق من قبل أرشيف الدولة وعُرضت في موقع الأرشيف وفي المقالات والكتب، في 2010 و2013 وفي السنوات الأخيرة. لذلك، لا توجد في المجموعة الجديدة اكتشافات صاخبة أو أي تجديد بحثي مهم سيغير المعروف في البحث القائم عن الحرب. مع ذلك، يخفي بين مئات آلاف الصفحات عدد من المعلومات الصغيرة الجديدة التي قد تظهر وتعمق قضايا بحثية معينة. إضافة إلى ذلك، فإن تركيز كل المادة في مكان واحد وجعلها متاحة للجمهور بشكل مقروء يسمح بالتعمق في الحرب من عدة زوايا.

نعرف من مذكرات مزراحي، مثلاً بأن منير أرسلت للملك حسين برقية في 5 تشرين الأول، قبل يوم من اندلاع الحرب. البروفيسور اوري بار يوسف، الباحث الكبير في الحرب، قال للصحيفة بأن الأمر يتعلق بمعلومات مهمة تدل على مستوى التنسيق بين إسرائيل والأردن. معلومات هذه البرقية تظهر في المذكرات بتاريخ 6 تشرين الأول في الساعة 10:05 صباحاً، أي قبل بضع ساعات على اندلاع الحرب. العميد إسرائيل ليثور، السكرتير العسكري لرئيسة الحكومة في حينه، أبلغ منير بأن "هناك مصادقة من "الليفيت" الملك حسين على تسلم برقيتها التي صدرت في 5 تشرين الأول. ولكن لا يوجد أي تطرق لسؤال رئيسة الحكومة في نهاية البرقية المذكورة أعلاه". تم الكشف عن هذه الوثيقة في السابق، ولكن تم إخفاء كلمة "ليفيت" منها. الآن، مع كشفها، يمكن الفهم بأن الأمر يتعلق ببرقية أرسلت إلى الملك حسين. مع ذلك، لا يوجد في المذكرات أي تفاصيل عن مضمون البرقية ولم يكتب ما كان في نهايتها. ولكن يمكن التقدير بأنها تتطرق إلى طلب منير الذي بحسبه، إذا اندلعت الحرب فإن الملك حسين سينفذ الاتفاق مع إسرائيل ولن ينضم للجيش العربي.

في الوثائق التي ستُنشر اليوم ما زالت هناك صفحات كثيرة مخفية لأسباب تتعلق بأمن الدولة وعلاقتها الخارجية أو حماية خصوصية الفرد. بعضها ستفتح بعد أربعين سنة عندما سيكون مر تسعون سنة على اندلاع الحرب. مثلاً، مما جاء في مذكرات مزراحي، يمكن الفهم بأنه يمكن أن تكون إسرائيل قد أرسلت للملك حسين برقيات أخرى، حتى أثناء الحرب، لكن المعلومات عن ذلك ما زالت مخفية.

من وثائق أخرى في المجموعة يمكن أن نعرف بأنه إلى جانب لقب "ليفث" الذي استخدمته إسرائيل لوصف الملك حسين في الوثائق السرية، فقد تم إلصاق لقب آخر بملك الأردن، وهو "ينوكا" (طفل بالعبرية)، وذلك بسبب حقيقة أنه تم تنويجه قبل إكماله 17 سنة من عمره. هذا اللقب ظهر في وثيقة أرسلها المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، مردخاي غازيت، إلى السفير الإسرائيلي في واشنطن سمحا دنيس في حزيران 1973، قبل بضعة أشهر على اندلاع الحرب. "فيما يتعلق بينوكا"، بدأت البرقية، جاء بأن الملك حسين عبر عن تخوفه من دخول جيوش عربية أخرى إلى أراضي المملكة. هذه الوثيقة تضاف إلى معلومات أخرى نقلها الحسين في لقاءات سابقة أجراها مع غولدا مئير، التي تحدث فيها عن الضغوط التي تستخدم عليه من أجل المشاركة في الحرب ضد إسرائيل. هذه المجموعة تضاف إلى مجموعتين أخريين في الأرشيف تم نشرهما في الشبكة مؤخراً. الأولى لأرشيف الجيش الإسرائيلي والأخرى لجمعية مركز حرب يوم الغفران.

* * *

معاريف: توراثيون على "قبر يوسف": وثنية وتمائم و"وقاحة".." تكليف من الرب" أم صناعة مالية؟

بقلم أفرام غانور

في الأسبوع الماضي أصيب ضابط من الجيش الإسرائيلي وثلاثة جنود عندما كانوا يحرسون 1500 مؤمن متدين وصلوا في 30 حافلة؛ للصلاة في قبر يوسف قرب نابلس. منذ زمن وقبر يوسف يشكل بؤرة لأحداث ومواجهات ومصايين من بين مقاتلي الجيش الإسرائيلي ومن بين أولئك الذين يأتون ليزوروا القبر. غير أنه لا أحد يمكنه أن يقول بيقين إن الحديث بالفعل يدور عن قبر يوسف، الذي حسب المصادر توفي في مصر وحيء به ليدفن في البلاد المقدسة عندما احتل يهوشع البلاد.

فضلاً عن هذا الشك الكبير، فإن ظاهرة الانبطاح والصلاة على قبور الأولياء كما يحصل في قبر يوسف، هي عادة وثنية، عادة بدائية تبناها كثيرون وعزوا لها مزايا كاذبة رغم أن تورااة إسرائيل تحظر هذه الظاهرة حظراً مطلقاً وتصفها كدنس محظور، كما ورد في كتاب الصحراء: "وكل من يصل إلى وجه الأرض أو إلى عظام الإنسان أو إلى القبر سيدنس بسبعة أيام". قال ربان شمعون بن غمليئيل في التلمود المقدسي: "لا يعبد الأولياء، أقوالهم هي ذكراهم". أي أن كل الطقوس على قبور الأولياء مرفوضة، محظورة وزائدة. كما أن الرمبام تناول هذه الظاهرة الوثنية وكتب في كتابه: "الأولياء لا تبني لهم نفس على قبورهم، أقوالهم هي ذكراهم، ولا يتوجه الإنسان لزيارة القبور".

على مدى التاريخ الطويل لشعب إسرائيل، كان رجال دين وفقه كثيرون ممن عارضوا الحجيج إلى قبور الأولياء والعبادات الوثنية التي تجرى على القبور، بل وحذروا -حسب "الهلخاه"- من أن القبور بما فيها قبور الأولياء، تدنس المرء، وعليه ثمة حظر تام على الوصول إليها. من المهم الإشارة إلى أن القدسية في هذه الظاهرة الغربية يولها أساساً أولئك الذين يعتاشون

منها ويجعلونها صناعة مالية مزدهرة. بعد كل شيء، فمن خلف كل هذه الطقوس هناك نقلات تستخدم الباصات وبيع الحجب وصناعة التبرعات وما شابه. وهنا تجدر الإشارة إلى ولي واحد في سدوم الوثنية التي عارض واحتقر هذه الظاهرة – الحاخام شلومو زلمان افرباخ هو من أهم المفتين في القرن العشرين، الذي توفي في 1995. وفي حينه، عندما جاء أحد تلاميذه ليطلب إذن السفر إلى الشمال لمنطقة صفد كي يزور ويصلي على قبور الأولياء، أجابه الحاخام افرباخ: "لهذا تريد أن تسافر إلى الشمال، حتى إلى الشمال؟ عندما أشعر بحاجة إلى الصلاة على قبور الأولياء، أذهب إلى جبل هرتسل إلى المقبرة العسكرية، وأزور قبور الجنود الذين سقطوا على قدسية الرب".

مجرد الموضوع، لا يعقل أن في هذه الأيام المجنونة، حين يتصدى الجيش الإسرائيلي لكثير من الأحداث في "يهودا والسامرة"، ويكاد لا يكون يوم بدون عملية، وعندما يكون التوتر الأمني في ذروته، فإن 1500 مؤمن تاقت روحهم لزيارة قبر يوسف في إحدى المناطق الأكثر حساسية وإشكالية في "السامرة"، يأتون لاستعراض وثنى منقطع عن أي واقع راهن. ثمة حاجة لكثير من الوقاحة لإجبار الجيش على حراستهم في الظروف التي أشير إليها هنا، وما يغيظ ويثير الحفيظة هو أن هذا لا يعنهم. هم على حالهم، زعماء بتكليف من الرب. يتبين أن لا حدود لوقاحة أولئك الذين لا يخدمون في الجيش ولا يتحملون العبء، بل إن مشاكل الدولة والجيش لا تعنهم أيضاً. لو كانت هنا حكومة طبيعية وموضوعية، لمنعت الوصول إلى قبر يوسف الذي كان سيغلق فوراً إلى أن يمر الغضب.

* * *

الموساد يكشف عن "المعلومة الذهبية" خلال حرب 73 وتفاصيل الاتصال بأشرف مروان

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

نشر الموساد، الخميس، دراسة جديدة ومجموعة من الوثائق التاريخية، تتعلق بأنشطته إبان حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، في محاولة لدحض "تقارير مختلفة نشرت في الصحافة والأوساط الأكاديمية" خلال العقود الماضية، وصفها بأنها "مضللة"، وأشارت إلى فشل الجهاز في التحذير من نشوب حرب كانت تلوح بالأفق آنذاك.

وبدا أن المعلومات الجديدة التي كشف عنها الموساد تأتي قبل كل شيء للرد على التقارير التي صدرت خلال الأعوام الماضية عن شعبة الاستخبارات العسكرية للجيش الإسرائيلي ("أمان")، في ظل تلاقف المسؤولية بين الجهازين عن الفشل في توقع الحرب. وقال الموساد إنه "قبل 'حرب يوم الغفران' (حرب تشرين)، قدم الموساد الكثير من المواد الاستخباراتية عالية الجودة في المجالين السياسي والعسكري، والتي عبرت عن قرار مصر وسورية بخوض الحرب ضد إسرائيل"، وتسلط المعلومات التي كشف عنها الموساد الضوء على إدارة المصدر الأرفع والأبرز للجهاز حينها، وفقاً للرواية الإسرائيلية، والذي تمثل بالمصري أشرف مروان.

وبحسب الموساد، فإن هذه المواد "تضمنت الكثير من المعلومات حول جيشي مصر وسورية، بما في ذلك تحذيرات ملموسة حول الموعد المتوقع لبدء الحرب". وأضاف أنه "لسوء الحظ، فإن هذه المعلومات الاستخباراتية عالية الجودة لم تمنع المفاجأة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي ودفع ثمن هذه الحرب باهظاً بالدماء".

وتضمنت المواد الأرشيفية التي كشف عنها الموساد وثائق وصور من تشغيل أشرف مروان، الذي لقبه الموساد بـ"الملاك"، ويعتبر بنظر الكثيرين أفضل عميل للموساد على الإطلاق، فيما يرى آخرون أنه كان عميلاً مزدوجاً يعمل لصالح مصر وإسرائيل في آن واحد، أو يعمل لصالح مصر في إطار مساعيها لتضليل الجانب الإسرائيلي حينها. وكان مروان صهر الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومستشاراً مقرباً للرئيس أنور السادات. وبدأ "التعاون مع الموساد عام 1970. وفي ليلة 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، عشية اندلاع الحرب، بحسب الرواية الإسرائيلية، قد وجه التحذير الأخير لإسرائيل بشأن الحرب التي نشبت في اليوم التالي.

انطباع الموساد الأولي عن مروان

ومن بين الوثائق التي كشف عنها الموساد، تقرير قدمه ضابط الموساد الإسرائيلي الذي كان يدير العلاقة بمروان، ويتلقى منه المعلومات، ويدعى "دوبي"، في نهاية الجولة الأولى من اللقاءات معه في كانون الأول/ ديسمبر 1970، بعيد "تجنيده للجهاز"، أي قبل حوالي ثلاث سنوات من الحرب، علماً بأن مروان هو من توجه للموساد وعرض خدماته على الجهاز.

ويوثق التقرير قدرة مروان "غير العادية" على الوصول إلى القيادة المصرية والاطلاع على قراراتها واستعدادها "لإرسال رسائل تحذير حول نوايا مصر لبدء حرب ضدنا"، بحسب الموساد. ويذكر التقرير أن جميع البريد (الموجه للرئيس المصري حينها) يمر عبر مكتب مروان "قبل أن يصل إلى الرئيس (السادات)"، وأنه مسؤول عن "نقل تعليمات رئيس الجمهورية إلى جميع الأجهزة الحكومية"، و"تقديم المعلومات التي تجمعها كافة الأجهزة الاستخبارية إلى رئيس الجمهورية".

وكتب "دوبي" هذا في تقريره أن مروان كان حاضرًا في جميع مؤتمرات رؤساء الدول العربية التي عقدت في القاهرة وفي جميع الاجتماعات التي يعقدها رئيس الوزراء المصري، وأنه "يحتفظ بعلاقات شخصية (مع جهات) في جميع قطاعات الجيش المصري". في حين تطرق تقرير آخر قدمه "دوبي" إلى تفاصيل شخصية عن مروان، بما في ذلك "علامات خاصة" على جسده، تشمل "ندبة على ظهر كف يده". ولأول مرة، نشر الموساد صورتين لمروان مع "دوبي"، علماً بأنه لم يسمح بعد بالكشف عن هوية "دوبي" الحقيقية.

كتاب للموساد خال من النقد الذاتي

وعلى نحو استثنائي، نشر الموساد كتاباً يتطرق جزئياً إلى حرب 73 تحت عنوان "ذات يوم، حين يكون الحديث مسموحاً"، أعدته إحدى موظفات قسم التاريخ التابع لشعبة الاستخبارات في الموساد، وجاء في بيان الموساد أنه أول كتاب يصدر عن الموساد ويكشف لعامة الجمهور. وكان من المفترض أن يشكل الكتاب دراسة تاريخية تعتمد على مصادر سرية للموساد، غير أنه ليس سوى كتاب يكيل المديح للجهاز، ويضخم من إنجازاته ويروج لها، وخاصة لرئيس الموساد في حينه، تسفي زامير، ولا يحتوي تقريباً "على أي نقد ذاتي أو داخلي" بحسب ما أفادت صحيفة "هآرتس".

من جهة أخرى، يتضمن الكتاب الجديد "عناوين مختارة" من الوثائق الأصلية التي قدمها مروان للموساد، في محاولة لاستعراض درجة وصوله إلى المواد "ذات الأهمية الاستخباراتية العالية"، بما يشمل محاضر اجتماعات السادات مع القادة

السوفيت، وتقريباً عن زيارة وزير الحرب المصري إلى سورية، وتوثيق للقاء السادات بـ"اللجنة العليا للإعداد للمعركة" التي كان قد شكلها في كانون الأول/ ديسمبر 1972.

مروان يطلب اجتماعاً عاجلاً برئيس الموساد

كما نشر الموساد وثيقتين استخباراتيتين مركزيتين؛ الأولى هي وثيقة داخلية للموساد، كتبت في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر الساعة 00:30، وتوثق طلب مروان مقابلة رئيس الموساد، تسفي زامير، بشكل عاجل، عشية الحرب. وجاء في هذه الوثيقة: "اتصل (مروان) الليلة، الساعة 9:30 مساءً (في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر) هاتفياً... في المحادثة قال... سيصل غداً الجمعة، مساء الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر، لعقد لقاء، سيقدم خلاله معلومات... يقول إنها ذات أهمية كبيرة... وسأل عما إذا كان من الممكن أن يشارك رامساد (اختصار لرئيس الموساد) في اللقاء، لأهمية الموضوع... وألمح إلى أن المعلومات سيقدمها تخص... (هذا الجزء من الوثيقة لا يزال محظوراً) وهي بحوزته. (هذه القائمة كما هو معروف هي رمز للإنذار)".

واعتبرت صحيفة "هآرتس" أنه "على خلفية طلب مروان عقد لقاء عاجل مع رئيس الموساد وبسبب رمز التحذير (الإنذار) الذي أرفقه والذي يعني احتمال نشوب الحرب، تُثار العديد من التساؤلات حول السبب الذي منع الموساد من إصدار تحذير عاجل على الفور من خطر الحرب، خلال الليلة بين يومي 4 - 5 تشرين الأول/ أكتوبر، حتى قبل انعقاد الاجتماع مع مروان، في الليلة التالية".

اللقاء في لندن عشية الحرب

أما الوثيقة الثانية التي كشف عنها الموساد، فهي عبارة عن بروتوكول والنص الكامل لمحضر الاجتماع الذي عقد في لندن في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، بين رئيس الموساد حينها، زامير ومروان، والذي تم فيه التحذير من اندلاع الحرب قبل 16 ساعة من نشوبها. وكان الصحافيان الإسرائيليان يوسي ميلمان وموشيه شفاردي قد كشفوا عن مقتطفات من هذه الوثيقة في العام الماضي، وتم تحميلها لاحقاً على موقع "مركز حرب يوم الغفران" الإلكتروني، لكن هذه هي المرة الأولى التي ينشرها الموساد بمبادرته الذاتية لـ"إطلاع الجمهور".

إخفاقات بالجملة للموساد

وتكشف مراجعة الوثيقة عن إخفاقات عديدة محتملة في أداء الموساد في ما يتعلق بتحذير القيادة السياسية في إسرائيل من احتمال نشوب الحرب، وسط مؤشرات على ضعف قدرة زامير على قراءة الموقف حينها وتقدير أهمية المعلومة التي نقلها مروان، إذ لم يستهل اجتماعه معه في اليوم التالي حول التحذير الذي وجهه الأخير من اندلاع الحرب، وفضل الحديث عن "إحباط عملية" قبل شهر من ذلك اللقاء. وكان مروان هو من طلب تغيير الموضوع قائلاً: "لكن دعنا نتحدث عن الحرب"، وقال لزامير إن "هناك احتمالاً بنسبة 99% أن تبدأ الحرب غدا السبت". فسأله زامير: "لماذا غدا؟"، فأجاب مروان: "لأن هذا ما تقرر، وهو يصادف يوم عيد بالنسبة لكم"، وأكد مروان أن الحرب ستبدأ على الجبهتين السورية والمصرية.

ويوضح البروتوكول أن مروان أكد في البداية أن الحرب ستبدأ "في المساء"، لكنه عاد لاحقًا ليشير إلى الساعة 16:00 موعدًا لاندلاع الحرب، وتبين لاحقًا أن هذا التوقيت كان أكثر دقة، إذ أن الحرب اندلعت في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، لكن الموساد لم ينقل هذه المعلومات إلى الجيش الإسرائيلي، بل تمسك بمقولة مروان الأولى؛ "قبيل المساء".

وخلال الاجتماع مع مروان في لندن، لم يُقدم زامير على المبادرة إلى إرسال "المعلومات الهامة" حول موعد الحرب الوشيك للقيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل، وانتظر حتى نهاية الاجتماع ليقوم بذلك، عبر برقية إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية، غولدا مئير، بدأها بأن "الجيش المصري والجيش السوري على وشك شن حرب ضد إسرائيل يوم السبت 6.10.73".

"المعلومة الذهبية"

وكشف الموساد في وثائقه الجديدة عن "المعلومة الذهبية" التي نقلها عميل للجهاز في الجيش المصري في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1973، وبحسب "المعلومة" الموثقة باللغة الإنجليزية، "يخطط الجيش المصري لشن هجوم في 13 أو 14 تشرين الأول/أكتوبر، يشمل إنزال ثلاثة ألوية مظلية بالإضافة إلى هجوم بري واستخدام صواريخ بروغ".

وتلقى زامير "المعلومة الذهبية" خلال مشاركته في جلسة لدى رئيسة الحكومة الإسرائيلية، مئير، أقر خلالها القادة العسكريين خطة لاختراق قناة السويس ومهاجمة القوات المصرية المتمركزة على الطرف الآخر للقناة والسيطرة على المنطقة. وعقب تلقي المعلومة اقترح زامير على مجلس الوزراء تأجيل الخطة لمدة يومين "للسماح للقوات المصرية بالتوغل في سيناء والوقوع في فخ الجيش الإسرائيلي". وتم قبول اقتراح زامير، وبحسب الموساد فإن "المعلومة حالت دون سقوط محتمل، وأدت إلى تحول وانتصار في معركة حاسمة على الجبهة مع مصر". وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر دمر الجيش الإسرائيلي حوالي مئة دبابة تابعة للجيش المصري شرق القناة، وفي اليوم التالي بدأ جيش الإسرائيلي في عبورها.

مواجهة مع الاستخبارات العسكرية

وفي كتابه، يوجه الموساد انتقادات شديدة للهجة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وقيادات الجيش عموماً وتقييمهم الاستخباراتي، الذي أشار "حتى اللحظة الأخيرة" إلى أن احتمالات اندلاع الحرب "منخفضة". وشدد الموساد على أن "الصورة الشاملة والمفصلة والتحذيرية، التي تم رسمها في تشرين الأول/أكتوبر 1973 من مصادر الموساد ومصادر الاستخبارات العسكرية معاً، كان ينبغي أن تؤدي إلى تغيير في التقييم الاستخباراتي (للجيش) في ما يتعلق باحتمال الحرب". وقال الموساد إنه "في العام أو العامين السابقين لحرب يوم الغفران، حصل الموساد من مصادره على قدر كبير من المعلومات القيمة حول الخطط الحربية لمصر وسورية"، وأشار أن "التحذير من الحرب لم يكن مبنياً على مصدر واحد فقط" وإنما على "مصادر جيدة أخرى". وادعى الموساد أنه كان لديه "عشرات المعلومات التحذيرية ذات الأهمية القصوى، والتي جاءت من أهم مصادر الموساد وأكثرها تقديراً (لدى قيادة الجهاز)"، غير أن هذه المعلومات، لم تترجم في نهاية المطاف إلى تقديرات صريحة حول موعد نشوب الحرب.

* * *

استطلاعات

هل يجب أن يخاف "نتنياهو" من شعبية "غالانت" و"بركات"؟

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تشير نتائج استطلاع للرأي إلى أنه إذا ترأس كلاً من "يوأف غالانت" و"نير بركات" الليكود بدلاً من "بنيامين نتنياهو" سيعززان قوة الائتلاف اليميني الحالي. وبحسب نتائج الاستطلاع الذي نشرته صحيفة معاريف صباح اليوم الجمعة فإنه في حالة ترأس "بركات" لحزب "الليكود"، يخسر حزب "غانتس" مقعدين لصالح "الليكود"، لكن "الليكود" يحصل على مقعد واحد، لأنه يخسر مقعداً لصالح حزب "بن غفير". كما يظهر الاستطلاع أنه إذا ترأس "غالانت" حزب "الليكود"، فإن حزب "غانتس" يخسر 3 مقاعد، معظمها لصالح الليكود، وبالرغم من ذلك، فإن حزب "الليكود" لا يكتسب قوة، حيث يخسر 2-3 مقاعد، بشكل رئيسي لحزبي "الصهيونية الدينية" وحزب "عوتسما يهوديت". وفي ما يلي نتائج استطلاع الرأي:

- هممخي همملختي (غانتس) 30 مقعداً.
- الليكود (نتنياهو) 26 مقعداً.
- يش عتيد (لابيد) 17 مقعداً.
- شاس (درعي) 10 مقاعد.
- يهدوت هتورا 7 مقاعد.
- الصهيونية الدينية (سموتريتش) 6 مقاعد.
- عوتسما يهوديت (بن غفير) 4 مقاعد.
- إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 5 مقاعد.
- حداث / تعال (الطبي) 5 مقاعد.
- راعام (عباس) 6 مقاعد.
- ميرتس 4 مقاعد.
- العمل (ميخائيلي) لا يتجاوز نسبة الحسم.
- بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم.

وتحصل الأحزاب في الائتلاف الحالي على 53 مقعداً فقط، بينما تحصل أحزاب المعارضة على 56 مقعداً، والأحزاب العربية الطيبي + عباس 11 مقعد.



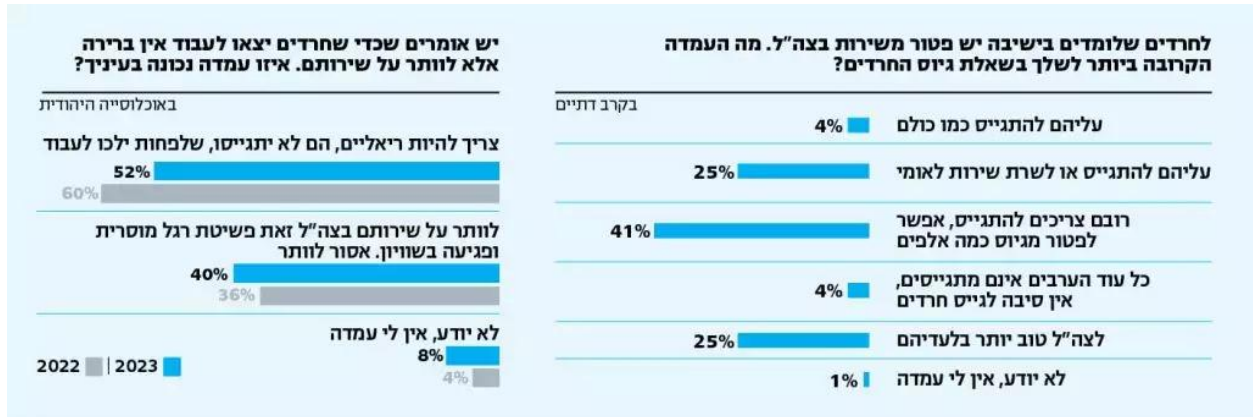
في غضون ذلك، تبين أن مستوطني الكيان منقسمون حول "حل الوسط" بما له علاقة بإجراءات "نتنياهو" لإضعاف القضاء: 43 في المئة يعارضون الحل الوسط مقارنة مع 39 في المئة يؤيدون ذلك. وتعارض الغالبية العظمى من الناخبين اليمينيين (62 في المئة) الحل الوسط، في حين أن نسبة مماثلة من ناخبي يسار الوسط (61 في المئة) تؤيده. ووجد الاستطلاع أن 41 في المئة من المستطلعة آرائهم، يميلون إلى عدم الاعتقاد بأن "نتنياهو" سيفي بالجزء الخاص به من الاتفاق، مقارنة بـ 38 في المئة يعتقدون أنه سيفي بذلك، وهنا أيضاً يكون الانقسام بين المعسكرين السياسيين حاداً: 72 في المئة من الناخبين اليمينيين يصدقون "نتنياهو"، مقارنة بـ 70 في المئة من ناخبي يسار الوسط الذين لا يصدقونه.

* * *

مكوريشون: استطلاع: المزيد من "الإسرائيليين" يطالبون بتجنيد اليهود الحريديم

على خلفية مطالبة اليهود الحريديم بدفع قانون التجنيد الإلزامي حتى قبل التعديلات القضائية، تكشف بيانات الاستطلاع أن أصوات "الإسرائيليين" تزايدت ضد التوصل إلى تسوية وتؤيد المطالبة بالتجنيد والخدمة الإلزامية للجميع. فقد أجرى موقع المؤشر "همداد" استطلاعين، الأول في يوليو 2022 والثاني في يوليو 2023، بمشاركة نفس العينة، للتحقق مما إذا كانت قد ظهرت ثغرات في مسألة الموقف من المجتمع الحريدي في الكيان، وتظهر المقارنة بين الاستطلاعين، التي أجريت بناء على المشورة العلمية للبروفيسور "كاميل فوكس"، أنه خلال العام الماضي كانت هناك زيادة كبيرة في المشاعر السلبية تجاه المجتمع الحريدي، ومعارضة لإعفاءهم من التجنيد والاندماج في الاقتصاد وأيضاً مشاعر سلبية تجاه غياب المساواة في مسألة التجنيد.

ولم يوضح القائمون على الاستطلاع مصدر الفجوة بين نتائج الاستطلاعات التي أجريت هذا العام والعام الماضي، لكن يمكن التقدير أن التغيير الرئيسي ينبع من تغيير الحكومة وانضمام اليهود الحريديم إليها، ومن التحركات المختلفة التي تمت في العام الماضي، والتي يستفيد منها الجمهور الحريدي وتؤثر على المناخ العام تجاههم. وكجزء من الاستطلاعين، تم فحص الموقف تجاه قطاعات أخرى من "المجتمع الإسرائيلي"، وتبين أن التغيير في المواقف تجاه اليهود الحريديم كان الأكبر.



تناول أحد الأسئلة رأي "الإسرائيليين"، دون اليهود الحريديم، بشأن القول بأنه لكي يذهب الشباب المتدينون الحريديم إلى العمل، ليس هناك خيار سوى التنازل عن خدمتهم في "الجيش الإسرائيلي" حتى يتمكنوا من ترك مدارسهم الدينية والذهاب للدراسة في الأكاديمية والعمل والمساهمة في الاقتصاد.

في عام 2022، أجاب 36 في المئة من المستطلعين أن التخلي عن الخدمة في "الجيش الإسرائيلي" هو إفلاس أخلاقي وانتهاك للمساواة، وأنه لا يجب التنازل للحريديم في هذا الأمر، هذا العام أجاب 40 في المئة، وفي العام الماضي أوضح 60 في المئة من المستطلعين أنه يجب أن نكون واقعيين، فمن المحتمل أنهم لن يتجنّدوا، ومن ثم من الجيد إعفاؤهم من الخدمة وعلى الأقل ليذهبوا إلى العمل، في يوليو الماضي، اعتقد 52 في المئة فقط من "الإسرائيليين" ذلك، وارتفعت نسبة من ليس لديهم موقف من 4 في المئة إلى 8 في المئة.

سؤال موجه إلى الجمهور المتدين فقط سأل عن موقفهم من مسألة تجنيد اليهود الحريديم في "الجيش الإسرائيلي"، 4 في المئة فقط كانوا حازمين وقالوا أنه يجب على اليهود الحريديم أن يتجنّدوا مثل أي شخص آخر. وتمسك 25 في المئة من المتدينين القوميين بالرأي القائل بأنه يجب على اليهود الحريديم التجنّد لـ "الجيش الإسرائيلي" أو أداء الخدمة الوطنية، وقال 41 في المئة إن غالبية اليهود الحريديم يجب أن يتجنّدوا، لكن من الممكن السماح لعدة آلاف من طلاب المدارس الدينية بعدم التجنّد، من ناحية أخرى، قال 4 في المئة أنه طالما لم يتجنّد العرب فلا يوجد سبب لتجنيد الحريديم.

تجدر الإشارة إلى أن المشاركين الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم حريديم قوميون "حردليم"، وهو تيار يشكل حوالي ثلث الجمهور القومي الديني، يقبلون في الموقف الحريدي ويزعمون أن طلاب التوراة لا يجب أن يخدموا في "الجيش الإسرائيلي".

ووفقاً لمحرر موقع "مداد"، "شمونيل روزنر"، فإن "مواقف الجمهور المتدين تجاه القطاع الحريدي تكشف أنه بالرغم من أن المطالبة بالخدمة واسع النطاق، عندما يتعلق الأمر بمسألة كيفية تشجيع التجنيد، تظهر فجوة العمل- بينهم وبين الجمهور العلماني فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق هذه المطالبة، بينما يفضل العلمانيون الذين شملهم الاستطلاع الإجراءات العقابية والحرمان من الحقوق، أوضح الجمهور المتدين أنهم مهتمون بالفعل بتشجيع الخدمة العسكرية أو الوطنية، ولكن فقط من خلال وسائل مقنعة تؤدي إلى التعاون".

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير مستمر في محاربة رئيس الوزراء بشأن تقليص زيارات الأسرى الفلسطينيين - تقرير

لا يزال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير مصمما على تقليص الزيارات العائلية للأسرى الفلسطينيين على الرغم من الضغوط التي يمارسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ضد هذا التغيير، ويصر على أن الأمر يقع ضمن صلاحياته فقط، وفقا لتقرير نُشر يوم الثلاثاء. وعلى الرغم من أن بن غفير قال إنه على استعداد للانتظار في تطبيق هذه الخطوة، إلا أنه لا يزال مصمما على تنفيذها، حسبما ذكر تقرير للقناة 12. وورد أن بن غفير يرفض جميع الطلبات من نتنياهو للتراجع عن قراره، الذي أمر بالفعل بالبدء بتطبيقه. ولقد أثارت المسألة خلافا علنيا بين نتنياهو وبن غفير. وعلى الرغم من أن وزارة بن غفير مسؤولة عن الأمن الداخلي، إلا أن الكثيرون يرون أن نتنياهو لا يثق بوزير الشرطة اليميني المتطرف في حكومته، وورد أنه كثيرا ما يبقيه خارج المناقشات الرئيسية مع كبار المسؤولين الأمنيين.

في الأسبوع الماضي أعلن بن غفير أنه سيسمح بزيارات عائلية للأسرى الفلسطينيين مرة واحدة كل شهرين فقط، مما يعني تقليص الزيارات الشهرية التي كان مسموحا بها في السابق. وأشار الوزير إلى أن قراره يتوافق مع اللوائح الرسمية، على الرغم من أنه تم التخفيف من هذه اللوائح على مر السنين. كما يخطط بن غفير، المسؤول عن الشرطة ومصالحة السجون الإسرائيلية، لخطوات أخرى ستأثر على ظروف الأسرى، على الرغم من تحذيرات المسؤولين الأمنيين ضد تغيير الوضع الراهن لسجن الأسرى.

وذكرت القناة 12 نقلا عن مصدرين مطلعين على التطورات أن نتنياهو حدد موعدا لعقد اجتماع لمجلس الوزراء حول هذه المسألة، وفي الأيام الأخيرة التقى ممثلوه مع بن غفير للتحضير للجلسة. وفي تلك المناقشات، قال بن غفير إنه سينتظر حتى جلسة مجلس الوزراء قبل تنفيذ التغييرات المخطط لها، لكنه أصر أيضا على أنه فيما يتعلق بمسألة زيارات الأسرى الأمنيين فإن اللوائح "واضحة جدا" وأن المسألة في نطاق صلاحياته. وحذر كبار المسؤولين الأمنيين من مغبة تغيير ظروف الأسرى، معربين عن قلقهم إزاء الوضع الأمني الحالي الحساس بشكل خاص. منتقدا الخلل الوظيفي داخل الحكومة، قال مصدر للقناة 12: "يد تمسك بمطفأة حريق والأخرى تستخدم قاذف اللهب لحرق كل شيء."

وتصاعدت التوترات وسط سلسلة من الهجمات الفلسطينية الدامية ضد الإسرائيليين وأشهر من العمليات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية لاعتقال مطلوبين، فضلا عن تزايد هجمات المستوطنين على الفلسطينيين. وأعرب مسؤولون أمريكيون كبار للشبكة التلفزيونية عن قلقهم بشأن نية بن غفير تغيير الوضع الراهن للأسرى وقاموا بنقل هذه الرسالة إلى نظرائهم الإسرائيليين.

في حين أن السياسة الرسمية لمصلحة السجون تنص على السماح بالزيارات مرة واحدة كل شهرين، إلا أن الزيارات الشهرية أصبحت هي القاعدة في السنوات الأخيرة. وقد تم تسهيل ذلك من خلال التعاون مع منسق أعمال الحكومة في المناطق والصليب الأحمر. بالإضافة إلى تقليص الزيارات العائلية، يعتمز بن غفير تطبيق خطوات إضافية ضد الأسرى الأمنيين، بما في

ذلك تقليل أنواع الشامبو المتاحة للنزلاء، وتقييد الوصول إلى بعض القنوات التلفزيونية، وتقليص الوقت المسموح به في ساحة السجن والحد من توفر لحم الضأن، حسبما ذكرت القناة 12 الأسبوع الماضي.

وقد أعلن أسرى أمنيون فلسطينيون يوم الجمعة نيتهم الإضراب عن الطعام احتجاجا على القيود الجديدة. وأشار الأسرى إلى أن الإضراب سيبدأ في 14 سبتمبر.

* * *

خلاف في إسرائيل حول "تطبيع علاقات" مع الصومال

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

الصومال هي إحدى الدول التي يريد وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، إقامة علاقات معها وضمها إلى دائرة تطبيع دول عربية مع إسرائيل، إلا أنه يواجه معارضة من جانب مجلس الأمن القومي، الذي يرأسه تساحي هنغي، وهو أحد المسؤولين الإسرائيليين الأكثر قربا من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو. ونقل موقع "زمان إسرائيل" الإخباري في تقرير نشره اليوم، الجمعة، عن مصادر في مجلس الأمن القومي قولهم إنه لا توجد مصلحة ذات أهمية خاصة لإسرائيل في الصومال، كونها إحدى أكثر الدول فقرا في العالم. وأشار التقرير إلى وجود علاقات متوترة بين كوهين وبين مجلس الأمن القومي، وأن هذا التوتر تصاعد مؤخرا في أعقاب الكشف عن لقاء كوهين مع وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش، في روما قبل ثلاثة أسابيع تقريبا.

ورجح التقرير أن يكون كوهين قد التقى مع جهات مقربة من الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود. ويسعى كوهين إلى وضع أسس لإقامة علاقات بين الدولتين، علما أنه لم تكن هناك علاقات دبلوماسية أبدا بين الصومال وإسرائيل، كما أن الصومال لا تسمح بدخول إسرائيليين إليها. وكان نتنياهو قد التقى سرا مع الرئيس الصومالي في العاصمة الكينية نيروبي، في تموز/يوليو عام 2016. ولم يحدث أي تطور منذئذ، باستثناء محادثات غير مباشرة بين دبلوماسيين من الجانبين بمستوى منخفض.

وبحسب التقرير، فإن "مندوبين صوماليين" حضروا سوية مع مندوبين من دول أخرى عقده "مركز القدس للشؤون العامة"، وهو مركز يميني إسرائيلي. ويبدو أن وزارة الخارجية الإسرائيلية ترى أهمية الصومال بموقعها الإستراتيجي "وبإمكانية أن تتوقف عن تصويتها التقليدي المعادي لإسرائيل" في هيئات دولية. ويسود خلاف وعلاقات متوترة بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، منذ العام 2014، في أعقاب خلاف بين وزير الخارجية الإسرائيلي حينها، أفيدور ليرمان، ورئيس مجلس الأمن القومي، يوسي كوهين، بعد نقل صلاحيات من الوزارة إلى المجلس.

وفي أعقاب الكشف عن لقاء كوهين مع المنقوش، قال مقربون من كوهين إن جهات في مجلس الأمن القومي سربت معلومات حول اللقاء بسبب "غيرة وضيق نظر وفي محاولة لتقييد خطوات كوهين"، حسب التقرير. في المقابل، اتهم مجلس الأمن

القومي والموساد كوهين بتسريب معلومات والنشر عن اللقاء مع المنقوش. ونقل التقرير عن مصدر استخباراتي إسرائيلي وصف كوهين بأنه "وزير عديم الأهمية يبحث عن أهمية".

* * *

تقرير: طيارو "إل عال" يرفضون نقل نتنياهو إلى نيويورك

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

يرفض طيارو أكبر شركة طيران إسرائيلية ("إل عال")، تسيير رحلة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى مدينة نيويورك الأمريكية، للمشاركة في فعاليات الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. جاء ذلك بحسب ما أوردت القناة 13 الإسرائيلية، مساء الخميس. وأفادت القناة بأن شركة "إل عال" لم تطرح المناقصة الخاصة بالرحلة المرتقبة لنتنياهو والتي من المقرر أن تجري بعد نحو 10 أيام. فيما أشارت القناة إلى "اتفاق ضمني بين طياري أسطول 777 التابع للشركة، بعدم التطوع لقيادة الرحلة الخاصة برئيس الحكومة، نتنياهو، وزوجته". وأشارت القناة إلى أن الحديث عن طيارين "مخضرمين ومن ذوي الخبرات في شركة إل عال، ومعظمهم من قدامى الطيارين في سلاح الجو الإسرائيلي".

ولفتت الصحيفة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يرفض فيها طيارو الأسطول 777 قيادة رحلات خاصة برئيس الحكومة. وأشارت إلى أن طياري الأسطول كانوا قد امتنعوا من التقدم للمناقصات الخاصة برحلي نتنياهو إلى باريس وروما في شباط/فبراير وأذار/مارس الماضيين. وفي المرتين السابقتين، اضطرت أعضاء إدارة في شركة إل عال أن يقودوا الطائرة. وأشارت إلى أن هذه المرة الوضع أكثر تعقيدا لأنه "على عكس الرحلات الجوية إلى أوروبا والتي يمكن القيام بها أيضًا بطائرات صغيرة، فإن الرحلة المباشرة إلى الولايات المتحدة تتطلب طائرة كبيرة وثلاثة طيارين".

وردًا على تقرير القناة، قالت شركة "إل عال" إنه "لم يتم بعد طرح مناقصة لرحلة رئيس الحكومة إلى نيويورك. إذا تم طرح المناقصة وتم اختيار شركة "إل عال" بتسيير الرحلة، فسيتم إجراء الرحلة وفقًا لقواعد الشركة". وأضافت أن "شركة "إل عال" تعمل على نقل رؤساء الدولة إلى مهمات سياسية منذ يوم تأسيسها وستواصل القيام بذلك في المستقبل أيضًا".

* * *